République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

Ministère de l'enseignement supérieur
Et de la recherche scientifique

Université M'Hamed BOUGARA de Boumerdès
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales
Et des Sciences De Gestion

رقم المذكرة:

مذكرة التخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

دراسة تحليلية لاثر التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 1990-2020.(الجزائر-مصر-المغرب)

من إعداد الطالبة:

✓ **بلمختار حورية**
✓ **بشار ليندة**

تحت إشراف الاستاذ:

✓ **شعبان محمد**

السنة الجامعية: 2022_ 2023

شكر وتقدير

أولا اشكر الله عز وجل على إعطائي القوة و الصبر لإتمام هذا العمل المتواضع

لي الشرف أن أتقدم إلى كل من ساندني في عملي هذا بالأخص الأستاذ المشرف شعبان محمد الذي تحمل عناه الإشراف بالتوجيه و النصائح، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم التجارية والاقتصادية و علوم التسيير على كل العلم والمعرفة التي قدمها لنا خصوصا أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

إلى كل هؤلاء و كل من ساهم و لو بكلمة طيبة أو ابتسامة.

إهداء

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كان عونا وسند لي وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة.

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع أصدقائي ومعارفي إلى كل شخص قابلته وكان له أثر طيب في حياتي إلى أساتذتي وأهل الفضل علي.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

بلمختار حورية

الإهداء

حامدة شاكرة رب العزة الذي خلقني ووهب لي نعمة العقل ووفقني إلى هذا العمل الذي لم أكن لأصل إليه لولا توفيقه، بأنامل تحيط بقلم أعياه التعب و الأرق ، يتكأ عل قطرات حبر مملوءة بالحزن و الفرح في آن واحد يشوبه الفراق بعد التجمع و فرح لبزوغ فجر جديد في حياتي...

إلى من كانوا عونا لي في تخطي العقبات و تحمل عبء الزمان

إلى من غمرتني حبا و عطاءا إلى نبع الحب و الحنان إلى تلك المرأة التي ربتني على الحب و الوفاء والحنان و الشجاعة والصبر، إلى من سهرت و تعبت من اجلي ومن اجل تعليمي حبيبتي قرة عيني أمي الغالية، التي خطفتها المقابر مني بمشيئة قدر، فو الله لو أن البكاء يعيد من رحل لرخصت لأجلك ماء المقل، لكن قدر الله ما شاء فعل...

رحمك الله يا غالية و أسكنك فسيح جناته.

إلى أعظم الرجال صبرا و رمز الحب و العطاء إلى الذي تعب و الذي أفنى حياته من أجل رعايتي و تعليمي والذي سهر من أجل راحتي، وكان قدوة لي في الصبر و الذي ساندني و شجعني على إتمام هذا العمل المتواضع، ولم يبخل علي باي شيء...

أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى من جمعتني معهم ظلمة الرحم إلى إخوتي كريم، الياس، عزيز، مراد، يوسف، حمزة وأخواتي رتيبة، فريدة و أبنائهما، وأختي لويزة وزينة رحمها الله جعلهم الله سندا لي.

إلى أبناء إخوتي حفظهم الله و رعاهم .

إلى من جمعتني بهم الأقدار صديقاتي الغاليات حنان، سامية، لامية، كنزة، أمينة، فوزية، منال ، زهرة.....

إلى صديقي ردوان الذي ساندني وعلمني معنى الصداقة و الوفاء و المثابرة، الذي شجعني على إتمام عملي...

أدام الله صداقتنا.

إلى كل من نسيه القلم و حفظه القلب.

بشار ليندة

ملخص

تمثل التحويلات المالية للمهاجرين اليوم واحدة من أكثر قنوات الهجرة الدولية تأثيرا في التنمية، نظرا لحجمها الكبير، وتعدد أثارها على التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لها، وتكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى من خلال دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر والمغرب ومصر، وتمثلت مشكلة الدراسة حول ما مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، المغرب، و مصر؟ وهل هناك تباين في تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية في هذه الدول ؟ وللإجابة على ذلك تضمن الجانب النظري من المذكرة الإطار النظري للتحويلات المالية للمهاجرين باعتبارها من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل آثارها على اقتصاديات البلدان المستقبلة، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، وتناولنا في الجانب التطبيقي الدراسة القياسية لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول العربية(الجزائر، مصر، المغرب)، وتم إتباع المنهج التحليلي، والوصفي، لتحليل البيانات، وبناء نموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، مستعينين ببرنامج spss، واستعنا بثلاث متغيرات هي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي العمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط عدد سنوات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان محل الدراسة. أما فيما يخص إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط عدد سنوات الدراسة فتحصلنا على تأثير معنوي موجب بالنسبة لمصر والمغرب، وعدم معنوية التأثير بالنسبة للجزائر.

الكلمات المفتاحية: التحويلات المالية للمهاجرين، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي

Abstract

Remittances of immigrants today represent one of the most influential channels of international migration in development, due to its large size, and the multiplicity of its effects on economic development in the countries receiving it. The study on the impact of remittances of immigrants on economic development in Algeria, Morocco, and Egypt? Is there a discrepancy in its impact on economic changes in these countries. in order to answer this, the theoretical side of the memorandum included the theoretical framework for remittances to migrants as one of the most important sources of financing economic development, by analyzing their effects on the economies of receiving countries, and their relationship to economic development. From the Arab countries (Algeria, Egypt, Morocco), the analytical and descriptive approach was followed to analyze the data, and build a standard model using the simple linear regression model, using the SPSS program. And we used three variables: the per capita GDP, the total life expectancy at birth, and the average number of years of schooling. The study concluded that there is a significant positive effect of the per capita GDP in the countries under study. The number of years of study, so we got a positive significant effect for Egypt and Morocco, and a non-significant
effect for Algeria.

Keywords: Remittance, Economic development, Economic growth.

فهرس المحتويات

شكر و عرفان	I
الاهداء	II–III
الملخص	IV-V
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول، والأشكال	**X–XI**
المقدمة العامة	**أ–ط**
الفصل الأول : الاطار النظري للتحويلات المالية للمهاجرين	
تمهيد	**02**
المبحث الأول : أساسيات التحويلات المالية للمهاجرين	**03**
المطلب الأول: مفهوم و مصادر التحويلات المالية للمهاجرين	**03**
أولا :تعريف الهجرة و تصنيفاتها وأهم أسبابها	**03**
ثانيا: مصادر التحويلات المالية للمهاجرين.	**07**
المطلب الثاني: أنواع وتوظيفات التحويلات المالية للمهاجرين	**09**
أولا: أنواع التحويلات المالية للمهاجرين	**09**
ثانيا: توظيفات التحويلات المالية للمهاجرين.	**11**
المطلب الثالث: محددات و قنوات التحويلات المالية للمهاجرين	**16**
أولا: محددات التحويلات المالية للمهاجرين	**16**
ثانيا: قنوات التحويلات المالية للمهاجرين	**19**
المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية	**23**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	**23**

أولا: مفهوم التنمية و النمو الاقتصادي	**23**
ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها	**25**
المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية	**28**
أولا: أبعاد التنمية الاقتصادية	**28**
ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية	**31**
المطلب الثالث: معايير قياس التنمية الاقتصادية	**32**
أولا: أهم معايير قياس التنمية الاقتصادية	**32**
ثانيا: معوقات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي	**34**
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في ظل التحويلات المالية للمهاجرين	**36**
المطلب الأول: أثار التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي	**36**
المطلب الثاني: أثار التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية البشرية	**39**
أولا: اثر التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية الاجتماعية	**39**
ثانيا: اثر التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية في المنطقة العربية	**44**
خلاصة الفصل الأول	**48**
الفصل الثاني : دراسة قياسية لاثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول العربية (الجزائر ، مصر، المغرب)	
تمهيد	**50**
المبحث الأول: تقديم المتغيرات المعتمدة وعرض منهجية الدراسة	**50**
المطلب الأول: تقديم المتغيرات المعتمدة في الدراسة	**50**
أولا: المتغير المستقل (التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين InflowRemittance X)	**51**

ثانيا: المتغير التابع(التنمية الاقتصادية)	**53**
المطلب الثاني: النموذج والأدوات الإحصائية المعتمدة خلال الدراسة القياسية	**60**
أولا: الأدوات الإحصائية المعتمدة خلال الدراسة القياسية	**60**
ثانيا: تقديم النموذج القياسي المعتمد خلال الدراسة (الانحدار الخطي البسيط)	**60**
ثالثا: فروض معادلات الانحدار الخطي	**60**
المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة، وتحليل ومناقشة نتائجها	**62**
المطلب الأول: نتائج اختبار فروض الدراسة	**62**
المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	**67**
خاتمة الفصل الثاني	**71**
الخاتمة العامة	**72**
قائمة المراجع	**79**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مخصصات التحويلات المالية للمهاجرين لسنة 2000	**13**
02	أوجه انفاق التحويلات المالية للمهاجرين في بعض البلدان العربية المستقبلة.	**46**
03	حجم التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000– 2020	**51**
04	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020	**54**
05	متوسط العمر عند الميلاد للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020(عدد السنوات	**56**
06	متوسط عدد سنوات الدراسة للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020	**58**
07	نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول العربية (الجزائر، المغرب، ومصر)	**62**
08	نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد لمجموعة من الدول العربية (الجزائر، المغرب، ومصر)	**64**
09	نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة لمجموعة من الدول العربية (الجزائر، المغرب، ومصر)	**66**

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين للجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020	52
02	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدول(الجزائر–مصر –المغرب) للسنوات2000–2020	55
03	متوسط العمر عند الميلاد للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020(عدد السنوات)	57
04	متوسط عدد سنوات الدراسة للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020	59

المقدمة العامة

المقدمة العامة

-تمهيد:

تعتبر الهجرة من بين الظواهر القديمة التي عرفها الإنسان، و نشأت نتيجة للبحث المتواصل عن أفضل الظروف المعيشية، ورغم قدمها إلا أنها لا زالت سائدة إلى يومنا هذا، و كغيرها من الظواهر الأخرى لفتت اهتمام كثير من الباحثين، و لكنه وجه نحو أثارها الاقتصادية.

فالتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين تعتبر من بين النتائج المترتبة عنها فهي تمثل العوائد الملموسة للهجرة، و الدافع الأكبر نحوها، و التي أصبحت تكتسب أهمية كبيرة على المستوى العربي و الدولي، لما لها من تأثير على اقتصاديات الدول، فهي تعتبر مصدر متجدد و متزايد من سنة إلى أخرى من تدفقات رؤوس الأموال، و تعتبر مصدرا مهما للادخارات الإضافية و تكوين رأس المال.

إن أهمية دراسة الهجرة الدولية تبرز في الدور الفعال الذي أصبحت تمارسه في عملية التنمية الشاملة في بلدان المنشأ عن طريق قنوات تأثيرها المتعددة من خلال تدفق التحويلات المالية للمهاجرين أصبحت تمثل مصدر التمويل الرئيسي لكثير من البلدان النامية حيث تقدر بحوالي 651.3 مليار دولار سنة 2018 وهي بذلك مصدر التمويل الثاني بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الهجرة العائدة التي أصبحت تمثل إحدى أهم قنوات الهجرة الدولية التي تساهم بشكل فعال في تنمية اقتصاديات البلدان النامية، فضلا عن دور مجتمعات المهاجرين أو ما يعرف بالشتات من خلال الفرص و الإمكانيات التي توفرها للبلد الأصلي كجذب الاستثمارات، تحويل التكنولوجيا، تدفق التجارة إضافة الآثار الايجابية المرتبطة بهجرة الكفاءات و الأدمغة من خلال عودة الكفاءات إلى بلدانها الأصلية أو مساهمتها عن بعد في تنمية البلد الأصلي.

والتحويلات المالية للمهاجرين تمثل اليوم واحدة من أكثر قنوات الهجرة الدولية تأثيرا في التنمية، نظرا لحجمها الكبير، وتعدد أثارها على الدول المستقبلة لها كخفض معدلات الفقر، ورفع مستوى التعليم، والصحة، وخفض البطالة، وتحفيز الاستثمار، وإزالة قيود التمويل، فضلا عن أثارها الاقتصادية الكلية كرفع معدلات النمو، ودعم ميزان المدفوعات. والدول العربية تعد واحدة من بين أكثر مناطق العالم استقبالا للتحويلات المالية للمهاجرين بالنظر للنشاط الهجري القوي الذي تشهده هذه المنطقة باعتبارها مركز عبور، إرسال واستقبال لحركات الهجرة الدولية فحسب البيانات الصادرة عن الهيئات الدولية تحتل التحويلات المالية للمهاجرين مكانا هاما في تمويل اقتصاديات البلدان العربية وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح **الإشكالية** التالية: الى:

" ما مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، المغرب، و مصر؟ وهل هناك تباين في تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية في هذه الدول ؟"

2- الأسئلة الرئيسية للدراسة:

1- ما هو مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين؟

2- ما هي التنمية الاقتصادية؟ وكيف يتم قياسها؟

3- ما مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 ؟

4- هل تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية في المغرب خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 ؟

5- كيف تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 ؟

6- هل هناك تباين في تأثير التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، والمغرب، ومصر خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 ؟

3- فرضيات الدراسة:

1- **الفرضية الرئيسية الاولى:** تمثل التحويلات المالية للمهاجرين اليوم واحدة من أكثر المتغيرات تأثيرا في التنمية الاقتصادية، حيث تلعب دورا هاما في رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول المستقبلة للتحويلات.

2- **الفرضية الرئيسية الثانية:** تهدف التنمية الاقتصادية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يتم قياسها وفق عدة معايير منها، الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد وغيرها.

3- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** نفترض في الجزائر، مصر والمغرب خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2020 أن التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين تؤثر بشكل موجب في التنمية الاقتصادية، ويمكن تبسيط هذه الفرضية بالاعتماد على الفرضيات الفرعية الآتية:

3-1 تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين ايجابيا على متوسط دخل الفرد في الجزائر، مصر والمغرب،

3-2 يعتبر تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة في الجزائر، مصر والمغرب موجبا.

3-3 تؤثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين بشكل موجب على متوسط العمر عند الولادة في الجزائر، مصر والمغرب

4- **الفرضية الرئيسية الرابعة:** نفترض ان لا يوجد تباين بين كل من الجزائر ومصر والمغرب من ناحية التأثير الموجب للتحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في التنمية الاقتصادية.

4- أهداف البحث:

تهدف دراسة موضوع تحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، المغرب ومصر إلى:

- التعرف على أبعاد التنمية الاقتصادية وإبراز أهميتها في المجتمع.
- إبراز اثر التحويلات المهاجرين على الاقتصاد الوطني.
- التعرف على مدى مساهمة تحويلات المهاجرين على المتغيرات الاقتصادية، من خلال رفع مستوى المعيشة للأفراد وتعزيز النمو الاقتصادي.
- التأكد من صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تطرح موضوعا غاية في الأهمية وهو دراسة تحليلية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر و مصر والمغرب، إضافة إلى محاولة إبراز أساسيات التنمية الاقتصادية واهم المعايير التي يعتمد عليها لقياس التنمية الاقتصادية، بحيث تعمل هذه الأخيرة على تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي للدول، والتخلص من التبعية بأشكالها المختلفة، ومحاولة معرفة أثار التحويلات المالية للمهاجرين على بعض المتغيرات الاقتصادية في كل من الجزائر، ومصر والمغرب.

6-أسباب اختيار البحث:

يعتبر تخصص الاقتصاد الدولي من بين أهم التخصصات الاقتصادية، حيث انه يركز على العلاقات الاقتصادية الدولية على بعض الظواهر الاقتصادية على مستوى البيئة الدولية. وفي هذا الصدد نجد ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين و التي تعد من ابرز مواضيع الاقتصاد الكلي عموما و الاقتصاد الدولي على وجه الخصوص، و بذلك فان اختيارنا لهذا الموضوع كان رغبة منا في اقتران موضوع التخرج بتخصصنا، كما يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت التحويلات المالية اكبر أشكال التدفقات الأجنبية الواردة للبلدان النامية،خاصة في ظل النمو المتزايد و الكبير في مبالغ التحويلات التي يرسلها المهاجرون الدوليون بين البلدان و تعاظم قيمتها، فكان لا بد من تسليط الضوء على هذا الموضوع في محاولة لإبراز بعض جوانبه الهامة، والمكانة الكبيرة التي تحوزها تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين وقدرتها على دعم مختلف المؤشرات الاقتصادية في البلدان المتلقية لو أحسن استغلالها على الوجه المطلوب.

7-حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تم اعتماد فترة الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020 على أساس توفر المعطيات المتعلقة بالتحويلات المالية خلال هذه الفترة.
- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة من ناحية الإطار الجغرافي على الجزائر والمغرب ومصر.

البعد الموضوعي: تناولنا موضوع التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين، وموضوع التنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة.

8- المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على عدد من المناهج والأدوات التحليلية، فقد اعتمدنا أساسا على المنهج الوصفي في الجانب النظري، بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع، حيث قمنا بمراجعة أهم الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وأهم المفاهيم المرتبطة به، وكذلك إتباع المنهج التحليلي الذي يعتبر ضروري لتشخيص و معالجة هذا الموضوع. كما تم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة اثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي، ويتم هذا من خلال تطبيق النماذج القياسية، واستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

9- الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع في هذا الموضوع على مجموعة من الدراسات التي تناولت بعض عناصر الموضوع بشكل مفصل و هي كالتالي:

1- دراسة وداد صالحي بعنوان التحويلات المالية للمهاجرين(دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة قسنطينة، تم مناقشتها سنة 2011، وأشارت نتائجها إلى تعريف و تحديد الآليات التي تحكم سوق التحويلات، متابعة تطورها و محدداتها، الدوافع الكامنة وراءها، المخصصات المختلفة لهذه التدفقات، و كذلك دراسة آثارها على الصعيد الاجتماعي.

2- دراسة لنادية سوداني بعنوان تحويلات المهاجرين العرب و دورها في التنمية الاقتصادية(دراسة حالة بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الشلف، تم مناقشتها سنة 2012، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع تحويلات المهاجرين العرب و ما هي أهم المجالات التنموية التي تخصص لها، حيث توصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- ✓ تحويلات المهاجرين تتم من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وتتم حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمهاجر.
- ✓ إن تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم تعد مكسبا و مصدر تمويل جيد للأسرة و المشاريع الاقتصادية للدول المستقبلة لها و هي في ذات الوقت تعتبر استنزافا للنقد الأجنبي و فرص ضائعة بالنسبة للدول المرسلة لها.

3- دراسة بلميمون عبد النور، "تحديات الهجرة، شمال- جنوب، اثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على الاقتصاد الجزائري"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، تم مناقشتها سنة 2015، توصل من خلال دراسته إلى وجود تأثير سلبي للتحويلات على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظرا لان النسبة الكبيرة منها توجه للاستهلاك النهائي ولا تخصص للاستثمار و بالتالي ضعف معدل الاستثمار للمهاجرين العائدين.

4- **أهم ما يميز دراستنا:** تطرقت هذه الدراسة الى أساسيات التحويلات المالية للمهاجرين، ومصادره، وأنواع، ومحددات التحويلات المالية. إضافة الى موضوع التنمية الاقتصادية، وأهم أنواعها ومصادر وطرق قياسها، وقد تم التركيز على أهم النظريات والمناهج المفسرة ومساهمته في تطوير مفهوم التنمية الاقتصادية عبر مرور الزمن وكذا تأثيرها على النمو والتنمية. وتناولت الدراسة تحليل اثر التحولات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر، مصر والمغرب خلال الفترة 2000-2020 من خلال قياس تأثير كل من متغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي العمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط عدد سنوات الدراسة.

10- صعوبات البحث:

إن أي بحث علمي يمكن أن تصادفه بعض من العوائق من شانها أن تشكل تحديا في وجه الباحث لتختبر إرادته، ومدى تصميمه على انجاز العمل البحثي، وإتمامه على أكمل وجه، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا نذكر منها:

- قلة المراجع المتخصصة في دراسة التحويلات المالية للمهاجرين.
- صعوبة الحصول على بيانات ميدانية محينة.

11- هيكل الدراسة:

حتى يمكن تحقيق أهداف البحث و الإجابة على الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى فصلين أساسيين، بحيث تناولنا في الفصل الأول الدراسة النظرية للتحويلات المالية للمهاجرين، في حين يحتوي كل فصل منهم على مباحث و مطالب. حيث تناول الفصل الأول المبحث الأول و الثاني منه مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين والتنمية لاقتصادية، بينما خصصنا المبحث الثالث لأثار التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية تحليلية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية الاقتصادية ،في كل من الجزائر ومصر والمغرب.

الفصل الأول :
الإطار النظري للتحويلات المالية للمهاجرين

الفصل الأول: الإطار النظري للتحويلات المالية للمهاجرين

تمهيد:

تحتل ظاهرة الهجرة الدولية اليوم مكانة مهمة سواء على الصعيد الأكاديمي أو على مستوى المؤسسات و الهيئات الدولية المعنية بقضايا الهجرة الدولية، والسبب وراء هذا الاهتمام الكبير يعود إلى التأثير الكبير الذي أصبحت تمارسه ظاهرة الهجرة الدولية على مجتمعات المقصد و دول المنشأ، وكذلك الدور الفعال الذي تمارسه في عملية التنمية الشاملة في بلدان المنشأ عن طريق قنوات تأثيرها المتعددة، من خلال تدفق التحويلات المالية للمهاجرين و التي أصبحت اليوم تمثل أكثر القنوات الهجرة الدولية تأثيرا في التنمية نظرا لحجمها الكبير و تعدد أثارها على الدول لمستقبلة لها، كخفض معدلات الفقر، رفع مستوى التعليم و الصحة، و الدول العربية تعد من بين أكثر مناطق العالم استقبالا للتحويلات المالية للمهاجرين بالنظر للنشاط الهجري القوي الذي تشهده هذه المنطقة.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات التحويلات المالية للمهاجرين.

المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في ظل التحويلات المالية للمهاجرين.

المبحث الأول : أساسيات التحويلات المالية للمهاجرين

المطلب الأول: مفهوم و مصادر التحويلات المالية للمهاجرين

أولا :تعريف الهجرة و تصنيفاتها و أهم أسبابها.

1-تعريف الهجرة:تعرف الهجرة على أنها الفعل الإنساني الفردي أو الجماعي، المنظم والعشوائي الهادف للانتقال من منطقة جغرافية لأخرى، بحثا عن ظروف معيشية والاقتصادية أو أمنية وعقدية و بيئية أفضل.[1]

كذلك يقصد بالهجرة بصفة عامة انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية إلى أخرى قصد تغيير مكانالإقامة الدائم، وهناك حاجة للتفريق بين مصطلحين الأول هو الوفود أي الهجرة إلى خارج البلد، و الثاني هو النزوح أي الهجرة داخل البلدة[2].

أما المهاجر فهو الشخص الذي يقيم في دولة أخرى لمدة أكثر من سنة أو الذي أعلن عند دخوله الحدود عن نيته في البقاء لمدة أكثر من سنة.[3]

2-تصنيفات الهجرة: هناك عدة تصنيفات للهجرة نذكر منها:

- ✓ **حسب المكان:**

الهجرة الداخلية: تشير الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد و الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل مجتمع أو المنطقة الأخرى في نفس هذا المجتمع و بالإمكان تقسيم الهجرة الداخلية دائما إلى نوعين:

[1]- علي صالح جوهر و حسام إبراهيم مراد، هجرة العقول بين الاستنزاف والكسب، المكتبة العصرية للنشر،، الطبعة الأولى،مصر،2017،ص9.
[2]-علي صالح جوهر و حسام إبراهيم مراد، مرجع سبق ذكره، ص10.
[3]-مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، العراق، 2011، ص148.

- هجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى و من منطقة إلى ثانية أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة و بين منطقتين تحملان نفس الصفات الثقافية و الحضرية؛
- الهجرة الريفية الحضرية و هي من أشهر أنواع الهجرة و أوضحها، حيث يتم فيها إنتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛[4]

الهجرة الخارجية: وتشير إلى انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طالبا للعمل أو الفرار من الاضطهاد أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها، و تنحصر الهجرة الخارجية أو الدولية الرئيسة التي شهدها العالم في العصر الحديث في ما يلي:

الهجرة الأوروبية، و الهجرة الدولية داخل أوروبا و الهجرات الإفريقية، الأسيوية ولقد ساهمت هذه الأنواع من الهجرات في إقامة مجتمعات بأسرها.

ولا زالت الهجرة الخارجية حتى الآن من المسائل التي تشغل بال المجتمعات و بدأت تبين القوانين التي تنظمها إما بالتجديد أو المنع أو تعين أصناف المهاجرين الذين يمكن قبولهم.[5]

- ✓ **حسب إرادة القائمين بها:** تصنف إلى هجرة إرادية و هجرة اضطرارية[6]:

الهجرة الإرادية: تشمل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر و تغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي.

[4]-علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المسير للنشر، التوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن2011، ص211.
[5]-علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره، ص212.
[6]-علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره، ص213.

الهجرة الاضطرارية: تعني بها انتقال أفراد أو جماعات من مكان إقامتهم الأصلي الى أماكن أخرى أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد أو الجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية لوقوع كارثة كالزلازل، الفيضانات أو الحروب...الخ.

- ✓ **حسب الزمن الذي تستغرقه:** تصنف إلى الهجرة الدائمة و الهجرة المؤقتة [7]:

الهجرة الدائمة: و هي عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى و ما يصاحبها من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون مكان إقامتهم الأصلي نهائيا وعدم العودة اليه مرة أخرى.

الهجرة المؤقتة: وتمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا، مثل الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة.

3- اسباب الهجرة: يمكن استعراض أسباب و دوافع الهجرة الشرعية و غير الشرعية إجمالا من خلال أطراف المعادلة وهما الجذب و الطرد. فالجذب يتم بإتباع إجراءات و حوافز عامة لسوق العمل في الدول الصناعية التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة.

أما الطرد فيأتي من خلفية البطالة و الضغوط و المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية و التي تشكل مؤشرات عوامل طارد الكفاءات نحو الدول الغربية المتقدمة و في مقدمتها الولايات المتحدة و بريطانيا و كندا و فرنسا و غيرها...

العوامل الطاردة للمهاجرين: تتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر و الاضطهاد و العزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتتجلى في المجاعات و الحروب و الكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل

[7]-علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره،ص213.

الطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع و أثره على الغذاء و الموارد الأخرى، و العامل السكاني يكون أكثر وضوحا في الدول الفقيرة التي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات غذاء كبرى.[8]

العوامل الجاذبة للمهاجرين:أما العوامل الجاذبة للعمل المهاجرين بشتى أصنافهم فيمكن معرفتها من خلال عدة عوامل أبرزها الحالة الاجتماعية للمهاجر، فالمهاجر العائد إلى قرية وبلدة ينتمي إليها قد تبدو عليه أثار الثراء و الغناء من هدايا فخمة يأتي بها لأهله و في مقدمتها سيارة فارهة واستثمار عقاري، و هي مظاهر تشجعها وسائل الإعلام المرئية.[9]

القرب الجغرافي:عامل آخر يساعد على الهجرة و هو القرب الجغرافي، و كمثال دول شمال إفريقيا التي يساعدها القرب الجغرافي في الحوض المتوسطي بينها وبين جنوب دول أوروبا خاصة تونس وليبيا لجهة ايطاليا، وبالتالي أصبح الانتقال من بعض المهاجرين نحو أوروبا أمرا يسيرا عبر البحر الأبيض المتوسط، وكذلك مثل هجرة المكسيكيين إلى أمريكا و الاندونيسيين إلى ماليزيا. إضافة إلى ما تقدم، هناك عوامل مشجعة على الهجرة مصدرها الدولة المستقبلة.

المهاجر و سوق العمل: تلجا أسواق العمل إلى استيراد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على تلبية الطلب، بحيث أن تلك البلدان تتزايد فيها عوامل الهرم و الشيخوخة التي باتت تزحف على دول الشمال و خاصة دول أوروبا الغربية و اليابان، و نظرا لارتفاع الخط البياني المداخيل زد عليها سياسات التنمية الصحية نجد ارتفاع مطرد في معدل الأعمار مما يؤدي إلى انكماش قوة العمل و زيادة أعداد الخارجين من سوق العمل.

[8]. احمد محمد إبراهيم احمد الشال، توجيهات الشباب الريفي نحو الهجرة و المشكلات الناتجة عنها(دراسة وصفية بإحدى قرى محافظة الدقهلية)، الملخص العربي، ص287.

[9]-عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية و اللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2012، الجزائر، ص25 إلى ص29.

كذلك، هناك بعض دول الاستقبال التي تضطر الى البحث عن عمالة أجنبية لتعويض نقص الغرض نتيجة لصغر حجم السكان مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة لتلجا لطلب اليد العاملة كحال الدول الخليجية، كما نجد عزوف مواطني بعض دول الاستقبال الاشتغال بمهن معنية أما لخطورتها أو لقلة وضعها الاجتماعي، مما يتزايد الطلب على استقبال مهاجرين يقبلون الاشتغال بها.

و احد الأسباب الأساسية للهجرة هو فرق الدخل بين البلدان الأصلية و بلدان المقصد. فالبلدان الأغنى تجذب عددا اكبر من المهاجرين، و خاصة من البلدان التي يشكل فيها الشباب نسبة اعلي من السكان. أما البلدان ذات المستويات الأقل من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل، فتشهد خروج أعدادا اكبر من المهاجرين، و لكن هذه الأعداد لا تشمل السكان شديدي الفقر. و نجد ان متوسط نصيب الفرد من الدخل إذا كان اقل من 7 ألاف دولار أمريكي في البلد الأصلي، تقل الهجرة من البلدان الأقل دخلا في اتجاه الاقتصادات المتقدمة. و يشير هذا إلى محاصرة الفقر لهؤلاء السكان حتى أنهم لا يملكون الموارد الكافية لتغطية تكاليف الهجرة.

و تفسر الحروب السبب الرئيسي للهجرة بين الاقتصادات الصاعدة و النامية، مما يؤكد أهمية القرب الجغرافي لتدفقات اللاجئين. فالأمر المهم لتحليل ضغوط الهجرة في المستقبل هو محرك أساسي لتدفقات الهجرة.[10]

ثانيا: مصادر التحويلات المالية للمهاجرين.

1- مفهوم ومصادر التحويلات المالية للمهاجرين

[10]. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة،2009، ص273-274.

يعتبر مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين من الناحية الاقتصادية مفهوما صعبا و متشابكا بسبب تنوع هذه التدفقات المالية و كذا تنوع القنوات المستعملة لها .

و من هنا يمكن تعريف التحويلات المالية بأنها تحويلات جارية خاصة تضم الأصول المالية من المهاجرين أو العاملين المقيمين خارج الدولة الذين يقومون بتحويل هذه الأصول المالية الى داخل دولتهم الأصلية بهدف استخدامه في مجالات مختلفة.[11]

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها تلك المدخرات التي يحولها العمال المهاجرون من دول المهجر إلى دول الهجرة بصورة نقدية أو عينية، وقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية لدول الهجرة أو بالعملات الأجنبية، كما أن تحويلها قد يتم من خلال قنوات التحويل الرسمية وغير الرسمية.[12]

طبقا للبنك الدولي تعرف التحويلات المالية للمهاجرين بمختلف التحويلات المالية التي يقوم بها النازحون و الموظفون، أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من سنة في اقتصاد بلد آخر يقيمون فيه، أي كل عامل مقيم في بلد آخر غير بلده الأصلي لمدة لا تقل عن سنة و يقوم بإرسال أموال باتجاه بلده الأصلي تعتبر تحويلا.[13]

أما صندوق النقد الدولي فيعرف التحويلات المالية للمهاجرين بأنها عبارة عن تحويلات جارية خاصة بانتقال أصول مالية أو سلع من المهاجر أو عامل مقيم في الخارج لمدة لا تقل عن سنة إلى أشخاص آخرين يمثلون أفراد العائلة في البلد الأصلي، أو باتجاه حساب خاص.[14]

---

[11]- د بزارية امحمد، ا. ايت سي معمر نوال، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين " نحو استراتيجة وطنية لتعظيمها"، جامعة خميس مليانة، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد07-افريل 2017، ص269.

[12]- المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، مرجع سبق ذكره، ص269.

[13]- بوطالبي هشام، بن سعيد محمد، التحويلات المالية للمهاجرين و التنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد13،، العدد14، جوان2017، ردمد6191-1112، ص114.[13]

[14]- مجلة العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص114.

من خلال ما سبق، نعرف التحويلات المالية للمهاجرين بأنها كل العمليات المالية التي يقوم بها المهاجر أثناء إقامته بتحويل أمواله، أو جزء منها باتجاه بلده الأصلي، و هي لا تقتصر على التحويلات النقدية السائلة، بل تشمل السلع و أصول أخرى.

2- مصادر التحويلات المالية للمهاجرين:

تنشأ بيانات مصادر التحويلات المالية مبدئيا من مصدرين رئيسيين : المعلومات المجمعة من طرف البنوك المركزية، و المنشورة كجزء من حسابات ميزان المدفوعات، و المعلومات المجمعة عن المسوح عن عينات فيما بين المرسلين و المستلمين لتحويلات المالية، حيث يمكن أن تستعمل هذه المسوح و الاستطلاعات لفهم كيف ترتبط أنماط إرسال التحويلات المالية و أنماط إنفاقها مع خصائص وسلوكيات مرسليها و مستلميها، و تكتشف أيضا معلومات حول ذلك الجزء من التحويلات المالية التي لم يتم تحويلها عن طريق القنوات الرسمية، إلا أن هذه المسوح حول التحويلات المالية تظل قليلة و متباعدة مقارنة بحجم وتعقيد تدفقات التحويلات المالية، وقيمتها تكون منخفضة لأسباب منهجية، وبذلك تكون البيانات الصادرة عن هذه الاستطلاعات مفيدة لفحص الحركة الاقتصادية الجزئية و الاجتماعية للتحويلات المالية، و لتقييم أهمية التحويلات المالية غير مسجلة في الاقتصاد الوطني، بينما تظل إحصائيات ميزان المدفوعات أحسن مصدر خاصة من اجل المقارنة الدولية.[15]

المطلب الثاني: أنواع و توظيفات التحويلات المالية للمهاجرين

أولا: أنواع التحويلات المالية للمهاجرين: يمكن تصنيف التحويلات المالية للمهاجرين إلى عدة أنواع حسب طبيعتها، أو حسب قنوات إرسالها إلى[16]:

- ✓ **<u>حسب نوعيتها:</u>** وتشمل

[15]- وليد لطيف، الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الاصل و الاستقبال، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص42.

[16]- نادية سوداني، تحويلات المهاجرين العرب و دورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بعض البلدان العربية خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2011-2012، ص27-28.

- **التحويلات النقدية السائلة:** تشمل الأموال التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي؛ التحويلات العينية: تشمل السلع التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي و تكون ممولة من خلال التحويلات المالية، و هي تمثل نوع من الاستيراد الخارجي يقوم بتمويله المهاجر في الخارج؛
- **التحويلات المعرفية:** وتشمل تدفق كل أشكال المعارف و الكفاءات و الخبرات التي اكتسبها المهاجر الدولي في بلد الاستقبال، و يقوم بتحويلها إلى بلده الأصلي؛

✓ **حسب قنوات الإرسال:**يقصد بقنوات الإرسال المسار الذي تمر من خلاله التحويلات المالية من بلد المقصد باتجاه البلد الأصلي وتشمل:

- **التحويلات الرسمية:** وهي تمثل كل أنواع التحويلات النقدية أو العينية التي تمر عبر القنوات الرسمية من خلال مؤسسات مالية متخصصة في تحويل الأموال كالبنوك، مكاتب البريد، مكاتب الصرافة، شركات تحويل الأموال وتستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات كالحوالات البريدية، تحويلات الحساب، خدمات الصرف الآلية، التحويلات الالكترونية، التحويلات الرسمية الدولية...
- **التحويلات غير الرسمية:** وهي التحويلات التي تمر بطرق غير قانونية عبر القنوات الرسمية، لا يمكن إحصائها أو تسجيلها في ميزان المدفوعات وهي تمثل النسبة الأكبر من التحويلات التي يرسلها المهاجرين باتجاه بلدانهم الأصلية وتتضمن العمليات التالية:

✓ الأموال التي يجلبها المهاجر معه عند عودته إلى وطنه خلال فترات العطلة أو الأموال التي يقوم بإرسالها مباشرة إلى أسرته عن طريق شخص آخر؛

✓ التعويضات بين أبناء البلد الواحد آلية تستعمل حينما يقوم المهاجر في دولة الاستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص آخر من بلده الأصلي كمصاريف العلاج؛

✓ الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أفراد أسراتهم على سبيل المثال

- ✓ مدفوعات تذاكر الطيران وغيرها من تكاليف السفر...

ثانيا: توظيفات التحويلات المالية للمهاجرين.

يخصص المهاجر جزء من دخله الذي يتقاضاه بالبلد المضيف للاستهلاك بهذا البلد والجزء الأخر للادخار والقيام بتحويلات مالية إلى البلد الأصلي، من خلال توجيه ادخاره إلى استخدامات مختلفة تتضمن الاستهلاك، تسديد الديون، الاشتراك في جمعية المهاجرين و القيام باستثمارات مالية أو نشاطات اقتصادية في البلد الأصلي و غيرها.

و تشير العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التحويلات المالية للمهاجرين أن هذه الأموال توجه أساسا إلى:

- احتياجات استهلاكية: يقصد بالاستهلاك الاستخدام المباشر للسلع و الخدمات التي تشبع رغبات وحاجيات الإنسان، ولذلك فإن الاستخدام الأساسي للتحويلات المالية للمهاجرين يتمثل في ترقية مختلف الاحتياجات الاستهلاكية لأفراد عائلاتهم المتبقية في البلد الأصلي، لأن الدافع الأساسي للمهاجر هو تحسين ظروف حياة أسرته بالبلد الأصلي.[17]

حيث يستحوذ الاستهلاك اليومي على نسبة تتراوح مابين 75% و 80% من الأموال المرسلة للمهاجرين عبر العالم، و ذلك لما لهذه التحويلات من اثر و أهمية بالغة في تحسين مستويات المعيشة لأفراد اسر المهاجرين في بلدانهم الأصلية في عدة مجالات أبرزها الاحتياجات الاستهلاكية كالغذاء و دفع الفواتير و اللبس و التعليم، بالإضافة إلى ذلك نجد التحويلات المالية الموجهة للنفقات الصحية، مما يكسب هذه

[17]- عبد الستار ابراهيم الهيتي، الاستهلاك و ضوابطه في الاقتصاد الاسلامي،الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص31.

التحويلات بعدا و ميزة اجتماعية إلزامية، فكلما زاد توظيف التحويلات المالية في إطار تغطية الاحتياجات الاستهلاكية كلما حد ذلك من قدرة المهاجر على الادخار و الاستثمار.

حيث أكدت العديد من الدراسات التطبيقية أن الغالبية العظمى من التحويلات يتم إنفاقها على أنشطة استهلاكية و ليست استثمارية، الأمر الذي يشير إلى عدم مساهمة تلك التحويلات بشكل فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاديات المستقبلة لها لأنها توجه بالأساس للاستهلاك وليس الاستثمار، و ذلك لسببين:

الأول يتعلق بطبيعة الإنفاق الاستهلاكي والثاني يتعلق بأسباب الإنفاق التحويلات في أنشطة استهلاكية و الذي قد يرجع بالأساس لعدم وجود بيئة استثمارية مناسبة وغياب القنوات القادرة على تعبئة تلك التحويلات و استثمارها.[18]

وقد أكدت دراسة أجراها البنك الدولي عام 2006، أن التحويلات المالية للمهاجرين تتم توجيهها بشكل كبير لتمويل رأس المال البشري التعليم و الصحة أو الاستثمار التحتي كالسكن مما يؤدي الى الحد من عدم المساواة في توزيع الدخول.

- العقارات: تأتي الاستثمار في العقارات ثانيابعد تلبية الاحتياجات الاستهلاكية، حيث تعتبر العقبات الفردية أو العائلية واحدة من مجالات تخصيص تحويلات المهاجرين على المدى الطويل، خاصة بالنسبة للمهاجرين البالغين 40 سنة فما فوق، والذين يفكرون في العودة إلى البلد الأصلي. وترتبط أهمية الاستثمار في العقارات بنوعية الخدمات و المنتجات المقدمة في مجال الاستثمار العقاري بالبلد الأصلي، ومدى ملائمة هذه الخدمات متطلبات المهاجرين، وما يترتب عنها من مشاكل كالحصول على ملكية الأرض وتراخيص البناء، لذلك يفضلون إدارة هذه الاستثمارات العقارية من

[18]- التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية و التنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة،2014، ص31.

قبل أفراد عائلاتهم بالبلد الأصلي، وفي دراسة للبنك الأوروبي للاستثمار 2002 فان مخصصات التحويلات المالية تتوزع في أربعة بلدان في منطقة شمال افريقيا على النحو التالي[19]:

الجدول رقم(1) : مخصصات التحويلات المالية للمهاجرين لسنة 2000.

المخصصات%	المغرب	الجزائر	تونس	مصر
الاحتياجات اليومية للأسرة	%46	%45	-	%43
مصاريف الدراسة	%31	%13	%23	%12
مصاريف السكن	%16	%23	%34	%18
الاستثمار	%05	%08	%18	%15
مخصصات أخرى	%02	%11	%25	%12

المصدر:محمدالخشاني، العلاقة بين الهجرة و التنمية في شمال افريقيا، ملتقى حول الهجرة و التنمية في شمال إفريقيا، الرباط، 2007، ص17.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمار في مجال العقار او البناء هو المفضل لدى المهاجرين حيث تشير الدراسات إلى هيمنة العامل العقاري في كل من تونس ومصر، حيث يحتل قطاع السكن في تونس المرتبة الأولى من القطاعات المستثمرة و ذلك حسب الدراسة المنجزة.

وفي دراسة أخرى منجزة من قبل مكتب التونسيين المقيمين في الخارج وجامعة الدول العربية، فانه يتم تخصيص 14% من الأموال المحولة لمصاريف الاستهلاك (اللباس، الغذاء.....الخ)، و23% منها تستخدم في أشكال أخرى للمصاريف (الزواج، تجديد سكن، الحج...)، فيما يخصص مانسبته63% في اقتناء ممتلكات عقارية ومنه فان السكن أو العقار يحتل المقام الأول في توظيفات التحويلات في تونس[20].

[19]- محمد الخشاني، العلاقة بين الهجرة و التنمية في شمال افريقيا، ملتقى حول الهجرة و التنمية في شمال افريقيا، الرباط، 2007، ص17.
[20]- محمد الخشاني، العلاقة بين الهجرة و التنمية في شمال افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص18.

و في دراسة أخرى أجريت على نيجيريا من قبل اينا اوزيلي عام 2004، و جد فيها بأن زيادة دخل المهاجرين بنسبة10 % يزيد من احتمالية الاستثمار في السكن بنسبة 03%.[21]

- الاستثمارات المنتجة: يعتبر الاستثمار عملية التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة و ذلك أملا في الحصول على إشباع اكبر في المستقبل[22]، و تمثل الاستثمارات المنتجة واحدة من بين أهم مجالات توظيف أموال المهاجرين المحولة إلى البلد الأصلي وذلك من خلال تخصيص الأموال المحولة من قبل المهاجرين لأغراض استثمارية منتجة تساهم في دعم التنمية في البلد الأصلي، حيث تعتبر قطاعات تنطوي على مخاطر اقل و تكون مرد وديانها آنية، وثم مجموعة من العناصر التي تتدخل في اختيار القطاعات المستثمرة، كمعرفة القطاع و العلاقات التي تتيح للمهاجر الاندماج في القطاع، إلا أن هناك مجموعة من الأسباب الموضوعية التي تفسر ضعف الاستثمار في القطاع الصناعي من قبل المهاجرين و التي تتمثل في[23]:

- يستلزم القطاع الصناعيمبالغ هامة لا يمكن للمهاجر ان يوفرها، ومن اجل تفادي التعقيدات البنكية يلجا المهاجر إلى مشاريع تقتضي تمويلا محدودا جدا؛
- عدم ملائمة المواصفات المقاولاتية لدى المهاجرين خاصة مهاجري الجيل الأول، الذين لا يتوفرون عموما على مؤهلات تقنية تتيح لهم خوض المغامرة في قطاعات لا يعملون بها؛
- عدم وجود آليات مؤسسية خاصة بتقديم المساعدة و قادرة على سد الضعف بالرغم من المجهودات المبذولة؛

[21]Adams Richardand others, Migration remittances and development research perspective ,sociele science - research council (SSRC), web Anthology 2nd Edition,p54

[22]- محمد مطر، ادارة الاستثمارات- الاطار النظري و التطبيقات العملية-، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص20.

[23]-محمد الخشاني، العلاقة بين الهجرة و التنمية في شمال افريقيا، مرجع سبق ذكره،ص20.

و توجد دراسات تشير إلى أن التحويلات المالية تتفق على السلع الاستثمارية مثل التعليم و السكن، وبذلك فهي تساعد على بناء رأس المال البشري و المادي، فعلى سبيل المثال يمكن أن تساعد النفقات المستلمة من التحويلات على التعليم في خلق نوع من رأس المال البشري الذي غالبا ما ينظر إليه على انه شرط مهم على النمو الاقتصادي المتسارع، كما يساعد الاتفاق على السكن بتحسين الظروف الاجتماعية للمهاجرين من خلال توفير دخل جديد و عمالة جديدة في مجال البناء، ففي دراسة قام بها (chami) سنة 2003 توصل فيها إلى ثلاثة حقائق هي[24]:

- ✓ إن النسبة الأكبر من التحويلات المالية توجه للإنفاق الاستهلاكي؛
- ✓ نسبة اقل من التحويلات المالية توجه للادخار و الاستثمار؛
- ✓ الاستثمار يكون في مجال السكن، الأرض، و المجوهرات، وهي استثمارات غير منتجة للاقتصاد؛

و في دراسة أخرى قام بها كل من (Adams And Cuecuecha) على غواتيمالا تشير إلى أن التحويلات المالية تتفق على السلع الاستثمارية و التعليم و السكن بنسبة كبيرة مقارنة بالاستهلاك، و بالتالي فان اغلب الدراسات التي أجريت كانت متشائمة حول كيفية إنفاق التحويلات المالية في مجال الاستثمار.

[24]- Adams Richard and others, p53

المطلب الثالث: محددات و قنوات التحويلات المالية للمهاجرين

أولا: محددات التحويلات المالية للمهاجرين[25]

تتباين الأسباب التي تدفع المهاجر في بلد المقصد إلى تحويل جزء من أمواله ألى بلده الأصلي بين أسباب ذاتية أو فردية تكون متعلقة بالمهاجر نفسه، أو أسباب جماعية تكون مرتبطة بالمهاجر و أفراد أسرته في بلده الأصلي ضمن إستراتيجية عائلية تهدف من ورائها الأسرة إلى تعظيم العوائد و التقليل من الأخطار، كما تؤكد الدراسات الحالية على أهمية المحددات الاقتصادية الكلية و دور المحددات المؤسسية في بلد المنشأ وبلد المقصد في تفسير تدفق التحويلات المالية من المهاجر باتجاه بلده الأصلي و يمكن أن نقسم هذه المحددات إلى:

أ- **المحددات الفردية**: مع النمو الكبير الذي عرفته التحويلات المالية للمهاجرين بداية من سنة 1990 حاولت العديد من الدراسات البحث في طبيعة المحددات و الآثار الناتجة عنها على اقتصاديات بلدان المقصد و بلدان المنشأ و في هذا الخصوص قدم كل من (Rapoport &Docquier 2006) تحليلا نظريا لاقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين حاولا من خلاله إبراز أهم العوامل التي تفسر سلوك المهاجر في تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي و طبيعة الآثار المترتبة عن تدفقها خاصة على دول المنشأ، اما من الناحية النظرية فتعد أعمال (Johnson &Whitelaw1947)،(Lucas & Stark1985)، أولى المحاولات في تفسير محددات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين و تم التركيز على دور الدوافع الفردية في تفسير ظاهرة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين من بلد المقصد إلى بلد المنشأ كالمصلحة الذاتية،السلوكيات المختلطة

[25]-بوطالبي هشام، بن سعيد محمد، التحويلات المالية للمهاجرين و التنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات، مرجع سبق ذكره، ص116-120.

على الإيثار و قد أشار كل من (Smith 2003)، (Poirine 1997)، (Brown 1997)، (Stark 1991)، إلى المحفزات التي تدفع المهاجر إلى تحويل أمواله باتجاه بلده الأصلي و اجمعوا على أنها تتمحور في أربع محفزات رئيسية هي على التوالي:

- **سلوك الإيثار:** و يعتبر من بين أهم الدوافع التي تجعل المهاجر يحول جزء من أمواله الخاصة باتجاه بلده الأصلي باعتباره مسؤول اتجاه أفراد أسرته في بلده الأصلي، و مستوى رفاهيته مرتبطة بمستوى رفاهية بقيه أفراد الأسرة ووفق هذه المقاربة فالتحويلات المالية للمهاجر تأخذ ثلاث أشكال عند تدفقها:
  - التحويلات متناسبة طرديا مع الدخل الذي يحصل عليه المهاجر في بلد المقصد؛
  - التحويلات تنخفض في حالة انقطاع التواصل بين المهاجر و أفراد أسرته في بلده الأصلي؛
  - التحويلات تنخفض في حالة ارتفاع دخل الأسرة في البلد الأصلي؛

و بالتالي نستطيع القول بأن هذا النوع من المحفزات يعتمد على العوامل السلوكية و الاجتماعية في تفسير تدفق التحويلات، لكن أثبتت بعض الدراسات (Lucas & Stark 1985)، أن سلوك الإيثار لوحده لا يفسر تدفق التحويلات من المهاجر باتجاه بلده الأصلي.

- **المصلحة الذاتية:** حيث يقوم المهاجر بتحويل جزء من أمواله باتجاه بلده الأصلي بهدف ضمان تواجد جزء من أصوله في مكان آمن، و توجه غالبا التحويلات في هذه الحالة إلى الاستثمار في شراء العقارات أو أصول مالية أو مشاريع استثمارية خاصة تدار من طرف أفراد العائلة في البلد الأصلي.
- **الادخار:** و في هذا الخصوص تشير بعض الدراسات إلى أن المهاجر يميل في العادة إلى تحويل جزء من أمواله باتجاه بلده الأصلي بهدف ادخارها، فمنفعة المهاجر لا تكمن في عملية استهلاكه في بلد المقصد و إنما في ادخار جزء كبير من دخله، و غالبا ما يتوافق سلوك الادخار عند المهاجر مع

المدة الزمنية التي يقضيها في الخارج، حيث يرتفع معدل الادخار إذا كانت الهجرة مؤقتة و في هذا الخصوص أشار (Locas2004) أن تدفق التحويلات تكون كبيرة في المراحل الأولى للهجرة وتتناقص تدريجيا كلما زادت مدة بقاء المهاجر في الخارج إلى أن تتوقف نهائيا عندما يقطع المهاجر تواصله مع بلده الأصلي.

- **اتفاق القرض بين الأسرة و المهاجر و التامين المتبادل:** في إطار نظرية هجرة العمل(Stark & Bloom 1984) تعتبر الهجرة بمثابة إستراتيجية عائلية تضعها الأسرة و توفر لها الإمكانيات اللازمة لنجاحها و في هذه الحالة فان المهاجر يقوم بتحويل جزء من أمواله إلى أفراد أسرته في بلده الأصلي كنوع من إعادة دفع المستحقات العائلية، كما أنها بمثابة عقد عائلي الهدف منه مواجهة الأخطار المتعددة كالبطالة، انخفاض الدخل... و بالتالي فان تحويلات المهاجر بمثابة تامين ضد هذه الأخطار.

ب- <u>المحددات الاقتصادية و المؤسسية الكلية</u>: إن سلوك المهاجر في تحويل أمواله باتجاه بلدة الأصلي لا يعتمد على القرارات الفردية فقط و إنما يتأثر كذلك بعوامل أخرى ذات طبيعة اقتصادية و مؤسسية كلية تكون على مستوى البلد الأصلي و بلد المقصد، و تركز معظم الدراسات الحالية المهتمة بتفسير محددات تدفق التحويلات المالية للمهاجرين على دور المتغيرات الكلية و في هذا الإطار لاحظ كل من (El sakka & Mc Nabb 1999)، (Adams 2008) وجود ارتباط قوي بين تدفق التحويلات المالية للمهاجرين و التقلبات الاقتصادية في بلدان المقصد، و من ناحية أخرى تؤثر الظروف الاقتصادية في بلدان المنشأ تؤدي الى زيادة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين، كما أشار (Higgins & al 2004) إلى تأثير تقلبات أسعار الصرف في البلد الأصلي على حجم التحويلات المالية المرسلة من طرف المهاجر إلى بلده الأصلي. إضافة إلى ذلك تؤثر تقلبات معدلات النمو الاقتصادي خاصة نصيب الفرد من الناتج المحلي على حجم التحويلات

فزيادة معدل نصيب الفرد من الناتج في دول المنشأ تؤدي إلى انخفاض في حجم التحويلات المرسلة، وفي نفس السياق تربط بعض الدراسات (Schipu & Siegfriend 2006) بين تدفق التحويلات و فجوة توزيع الدخل في بلد المنشأ، حيث كلما زادت هذه الفجوة زادت معدلات الفقر و بالتالي ترتفع التحويلات المرسلة من طرف المهاجر إلى أفراد أسرته في بلده الأصلي و هذا ما يعكس سلوك الإيثار.

ثانيا: قنوات التحويلات المالية للمهاجرين

هناك مجموعة كبيرة من القنوات التي يستغلها المهاجرين لتنقل او تحويل أموالهم إلى بلدانهم الأصلية، منها الرسمية و غير الرسمية و هي كالتالي:

1- قنوات التحويل الرسمية: و من أهم هذه القنوات ما يلي:

أ- **شركة تحويل الأموال:** وهي شركات تحويل الأموال مثل وستر يونيون و مونيغرام وغيرها وهذه الشركات هي مؤسسات مالية غير بنكية مرخص لها القيام بعمليات بنكية شريطة أن لا يودع المال في حساب جاري يمكن القيام بعمليات سحب منه بواسطة شيكات.

من أسباب ظهور هذه الشركات هو الاستجابة لتزايد لحجم التحويلات المالية للمهاجرين[26].

ب-**البنوك:** درجت البنوك التجارية على تأدية دور مهم بوصفها وسائل لتنفيذ معاملات بين البلدين، نظرا لشبكاتها واسعة الانتشار في البلدان المرسلة و المتلقية، و اشتراكاتها في النظم الدولية للدفع و التسوية. وقد تقوم بعض البنوك ذات النشاط العالمي بتحويل الأموال من خلال شبكات التحويل الخاصة بها، في حين ان البنوك الأخرى التي تمتلك شبكة محدودة قد تستخدم خدمات التحويل التي

[26] - اللجنة الاقتصادية الافريقية، الهجرة الدولية و التنمية في شمال افريقيا، مكتب شمال افريقيا، 2007،ص20.

يقدمها مشغل عالمي مرخص، أو تنظم إلى شبكة تعاونية لهذا الغرض، أو تستعين بعلاقة من علاقات المراسلة المصرفية.

وتسمح الشبكة المصرفية الدولية التي تربط بين نظم الدفع المحلية بانتقال التحويلات من البنك التي تقدم تسهيلات تحويل الأموال إلى أي بنك أخر في العالم[27].

ج- **الشبكة البريدية:** ظهر مؤخرا أيضا دور مكاتب البريد(الوكلاء التقليديون في تحويل الأموال المحلية) كناقل مهم للأموال عبر الحدود، وهي تخضع عموما لقوانين الاتصالات لمعظم البلدان وليس لتنظيمات البنوك المركزية. وتقدم مكاتب البريد خدماتها الخاصة لتحويل الأموال الدولية أو تعمل كوكلاء لشركات التحويل الأخرى. و تتيح خدمة الحوالات البريدية الدولية تحويل الأموال إلى الأفراد في البلدان التي تربطها اتفاقات متبادلة. وبين مقدمي خدمات تحويل أموال المغتربين، تملك مكاتب البريد اكبر شبكة للتواصل تمتد تغطيتها إلى الأماكن النائية، لاسيما في البلدان النامية المتلقية التي لا تتوفر في بنيها التحتية المتطلبات الأزمة لتوصيل تحويلات المغتربين.

و يمكن إرسال تحويلات المغتربين بسهولة إلى العديد من البلدان من خلال مكاتب البريد التي تقدم خدمات التحويل الدولية. و يمكن إرسال الحوالات البريدية الدولية باستخدام خدمة بريد الرسائل العادية أو البر يد السريع. غير أن المرسل يمكنه إرسال الحوالات مباشرة بالبريد لبعض البلدان، وعادة ما تكون هناك حد أقصى لمبلغ الحوالة البريدية الواحدة. و تسمح الخدمة بالتوصيل إلى عنوان المستفيد في حالة الحوالات العادية التي تقتضي دفع مبلغ التحويل و رسوم الخدمة في مكتب البريد نقدا أو بتحويل من حساب المرسل[28].

[27]- صندوق النقد الدولي، المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين، مرشد لمعدي الاحصاءات و مستخدميها، 2009،ص8.
[28]- صندوق النقد الدولي، المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين، مرجع سبق ذكره، ص10،11.

د- **الإنترنت:** تستخدم شبكة الانترنت أيضا كوسيلة لتحويل الأموال بين الأسر المعيشة. ويقدم بعض مشغلي خدمات التحويل التقليديين خدمة إجراء المعاملات عبر شبكة الانترنت إضافة إلى المعاملات التي تتم من خلال فروعهم ووكالاتهم، و هناك شركات أخرى لتحويل الأموال تعتمد على نماذج للعمل عبر شبكة الانترنت فقط.

و قد ظهرت في الأسواق مؤخرا خدمة مبتكرة للغاية، و هي خدمة التحويل الشخصية بين الحسابات الافتراضية، وللتحويل عن طريق هذه الخدمة، يفتح مرسل التحويل حسابا افتراضيا على شبكة الانترنت، و عادة ما تودع الأموال في هذا الحساب باستخدام بطاقة الدفع السريع أو ماكينات صرف النقود والنقود المودعة في الحسابات الافتراضية هي نقود الكترونية (قيمة مخزنة او منتج مدفوع القيمة سلفا يقضي بتخزين سجل بالموال و القيمة المتاحة للمستهلك لاستخدامها في أغراض متعددة على جهاز الكتروني في حوزته) و يمكن أن تتدفق تحويلات الأموال العابرة للحدود بين الحسابات الشخصية الافتراضية. ويمكن لمتلقي الأموال المحولة مبادلة النقود الالكترونية بالعملة الوطنية أو إيداعها في حسابه لدى بنك محلي[29] .

هـ- البورصات: دخلت البورصات في سياق استغلال الموارد المالية للمهاجرين بطرحها خدمات مالية جديدة، مثل تحويل أموال المهاجرين إلى أسهم على مستوى بلدانهم الأصلية، بحيث يستطيع احد من أفراد الأسرة المهاجر التعامل بها على مستوى البورصة، كما يمكن أن نجد قنوات صغيرة لتحويل الأموال، وهي عبارة عن مؤسسات تدخل كوسيط ثاني في عملية التحويل بحيث يلجأ المهاجر إليها لوضع أمواله، فتقوم بدورها باللجوء إلى المؤسسات المختصة مثل الشركات الرائدة في تحويل الأموال على أن تأخذ هذه الأولى نصيبها من الأموال المحولة[30].

[29] - صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص11،12.

[30] - وداد صالحي، التحويلات المالية للمهاجرين(دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة قسنطينة، 2010،2011، ص92.

2- القنوات غير الرسمية: تعتبر التحويلات في القنوات غير رسمية، تحويلات غير مسجلة في ميزان المدفوعات و تتضمن العمليات التالية[31]:

- ✓ الأموال النقدية التي يجلبها المهاجر معه عند عودته إلى وطنه في العطل أو التي يقوم بإرسالها إلى أسرته عن طريق شخص آخر؛
- ✓ التعويضات بين أبناء البلد الواحد ألية تستعمل حينما يقوم المهاجر في دولة الاستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص أخر من بلده، كمصاريف العلاج و في المقابل يودع مالا بالعملة الوطنية في حسابه أو حساب أسرته؛
- ✓ ممتلكات المهاجر: وهو تسخير الممتلكات التي يستقدمها المهاجر لبلده الأصلي ولاسيما السيارات و المجوهرات والآلات المنزلية، للاستهلاك الخاص أو بيعها في الأسواق غير منظمة؛
- ✓ الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أفراد أسرتهم على سبيل المثال مدفوعات تذاكر الطيران وتكاليف السفر أو تكاليف زيادة أفراد الأسرة أو غيرهم.

المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

[31]- نادية سوداني، تحويلات المهاجرين العرب و دورها في التنمية الاقتصادية،مرجع سبق ذكره، ص28.

ظهر مفهوم التنمية في العصر الحديث، و اهتمت به الدول الحديثة بشكل كبير، نظرا إلى الآثار الايجابية التي تترتب عليها في جميع مجالات الحياة، و تأثيرها الحساس و المباشر في حياة أفراد المجتمع، لذلك وضعت الخطط الإستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق أنواع التنمية المختلفة.

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التطرق إلى تعريف التنمية والنمو الاقتصادي و من ثم إبراز ما مفهوم التنمية الاقتصادية و أهدافها، وأوجه الاختلاف و التشابه بينهما.

أولا: مفهوم التنمية و النمو الاقتصادي

1- مفهوم التنمية لغة و اصطلاحا

أ- **التنمية لغة:** الزيادة، و النماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة.

ب-**التنمية اصطلاحا:** اختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحا من شخص لآخر تبعا للمضمون الذي يركز عليه، لكن يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا، أم اقتصاديا، أم سياسيا، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو الوضع عليه إلى الوضع الذي ينبغي ان يكون عليه، بهدف تطوير و تحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد و الطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح، و يعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.[32]

ج- كما تعرف التنمية بأنها عملية ارتقاء المجتمع و الانتقال به إلى وضع أفضل مما هو عليه، و ذلك عن طريق استغلال الطاقات المختلفة التي تتوفر لدى المجتمع، و توجيه توظيفها للأفضل.[33]

---

[32]- http://baytdz.com le 08/10 /2022 مفهوم التنمية، لغة، و اصطلاحا، مفاهيم عامة

[33]-http://mawdoo3.com/تعريف التنمية

د- و تعرف أيضا بأنها عملية تغيير وعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد و المشاركة بين جهود المواطنين و الحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع و تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة.[34]

2- أنواع التنمية: إن مفهوم التنمية ليس محصور على التنمية في المجال الاقتصادي فقط و إنما هنالك جوانب أخرى يتحقق مفهوم التنمية فيها و هي كالأتي:[35]

- ✓ التنمية الاقتصادية: يطلق مصطلح التنمية الاقتصادية في دولة ما على الجانب المادي التي تريد دولة ما من تنميته، و هو الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم و رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال إحداث تغيير و تأثير في الهياكل الاقتصادية لهذه الدولة. و ينعكس اثر التنمية الاقتصادية على الفروع الإنتاجية مما تؤدي إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ التنمية الاجتماعية: إن التنمية الاجتماعية في المجتمعات تركز على الجانب البشري و دوره في الاعتماد على الذات من خلال تحمله أعباء القدرة على التغيير. تحدث التنمية الاجتماعية من خلال تنمية الوعي لدى الأفراد و تنمية قدراتهم الذاتية على تحمل المسؤولية الكاملة في مواجهة مشاكلهم و القدرة على ابتكار الحلول المناسبة لها.
- ✓ التنمية الثقافية: ان ارتفاع عدد المتعاملين و الباحثين و المفكرين من خلال تزايد أعداد طالبي العلم في دولة ما يمكن هذه الدولة من إحداث تنمية ثقافية شاملة فيها.
- ✓ التنمية السياسية: و هي قدرة أفراد المجتمع على تنشئة و تطوير الجانب السياسي في هذه الدولة من خلال تنشئة الدور السياسي فيها.

[34]-بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية، جامعة الشلف، ص185.
[35]-صدام يوسف جميل دغش، اثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990-2015، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال عمادة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة آل بيت، الفصل الأول 2019/2018، ص33.

- ✓ التنمية الشاملة: و هو قدرة الدولة على تحقيق جميع أنواع التنمية السابقة و خلق ترابط و تكامل فيما بينها يضمن للدولة تحقيق تنمية كلية على كافة المستويات.

3-مفهوم النمو الاقتصادي: يتمثل النمو الاقتصادي في: زيادة مستمرة و منتظمة نسبيا في الناتج الوطني الإجمالي و في متوسط نصيب الفرد منه، و يحدث بتضافر عناصر أساسية ثلاثة تتمثل في التقدم التقني و زيادة عناصر الإنتاج خاصة رأس المال و تحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة.[36]

ويعرف أيضا: بأنه الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل باستبعاد التغيير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني، و كثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي.[37]

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها

1- <u>مفهوم التنمية الاقتصادية:</u>لا نستطيع إعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية و ذلك لتشبعها و اختلاف مدارسها ومحلليها وكل يعطي تعريفا بناءا على تصوره لتطور المجتمع، ومنه نبرز بعض التعاريف للتنظظمية الاقتصادية ومنه ما يلي:

يعرفها ماير:" التنمية الاقتصادية هي العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن".[38]

[36]-طالم علي، فيلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية- مجلة الاقتصاد و التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس/ المدية، العدد 6 جوان 2016، ص96.
[37]-عطية عبد الواحد و آخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 218.
[38]-محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية،مصر، مكتبة الإشعاع الفنية،1999، ص64.

التنمية الاقتصادية: هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل.[39]

_ وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها: العملية التي نحاول من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة و ذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد و استخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.[40]

_ كما يعرفها البعض الأخر بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي.[41]

_ وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول، و ذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية، التي تجعلها أكثر تقدما و تطورا، مما يؤثر على المجتمع تأثيرا ايجابيا، عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة.[42]

_ وبناءا على التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التنمية الاقتصادية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد و هي عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، عن طريق توسيع و تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، و استغلال الموارد المتاحة، بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لأفراد المجتمع.

---

[39]-هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البقاء التطبيقية، 2005، الطبعة الأولى، ص11،

[40]-نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة2000، ص299.

[41]-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، "المفاهيم- الخصائص- المشكلات" ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008، ص81.

[42]-http://www.mawdoo3.com le 09/10/2022 à 14 :00h

_ و يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي، فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للأشخاص، يشير النمو لاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق و الارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي.

2- <u>أهمية التنمية الاقتصادية</u>:تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم المؤشرات التي تدل على نجاح اقتصاد البلد و تطورها، والتي تعد مؤشر لنجاح السياسة المستخدمة في البلاد، وكذلك تعتبر احد المؤشرات الدالة على التطور و الرفاهية الخاصة بالمجتمع.و تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في ما يلي:[43]

- تحسين معيشة المواطن: تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في تأثيرها المباشر على المواطنين خصوصا في مستوى المعيشة الذي يعيشه الأفراد، فكلما زادت التنمية الاقتصادية و تحسنت تحسن الوضع المعيشي للأفراد، نتيجة زيادة الدخل الحقيقي لهم و الذي يحصلون عليه من أعمالهم التي يقومون بها.
- توفير فرص عمل للمواطنين: من خلال التطور و النمو الاقتصادي، يحصل الأفراد الذين يعيشون في المجتمع اكبر قدر ممكن من فرص العمل، والتي بدورها تساعد الأفراد على العيش بكرامة و تؤمن لهم كل المستلزمات التي يحتاجون إليها من مستلزمات مادية و تامين صحي و ضمان اجتماعي وغيرها، مما يؤدي إلى ضعف حالات السرقة و النصب و الاحتيال، و بناءا عليه يصبح لدينا امن اجتماعي.
- توفير السلع والخدمات: من خلال النمو و التطور الاقتصادي الذي تتمتع به البلاد، و زيادة المشاريع الاستثمارية الصناعية و الإنتاجية و الخدمية، فانه يصبح لدى الأفراد إشباع لجميع

[43]- حنين العتوم، مقالة، أهمية التنمية الاقتصادية، https://www.e3arabi.com le 10/10/2022 à 19 :06h

الحاجات المطلوبة و بالتالي تتحسن الأوضاع المعيشية الخاصة بهم، و كذلك يتحسن المستوى الصحي و الاجتماعي بشكل عام.

- تقليل الفوارق و الطبقات الاجتماعية: من خلال النمو الاقتصادي الذي يتمتع بها البلاد يتوفر لدى الجميع دخل معين و مناسب لهم، و كذلك تعمل الدول على تقديم جميع الخدمات بأسعار مناسبة، مما يؤدي إلى التوازن بين الطبقات الاجتماعية و تقليل الفوارق الاجتماعية.
- موازنة ميزان المدفوعات: من خلال المشاريع الاستثمارية الإنتاجية و الصناعية، فان نسبة الموارد و المنتجات التي يتم تصديرها لخارج البلاد سوف تزيد نسبة الصادرات و بالتالي يتوازن ميزان المدفوعات.
- تحقيق الأمن القومي: من خلال تحقيق جميع مستويات التوازن الاجتماعي و توفير كل ما يحتاجه الفرد للعيش بكرامة، حيث يبتعد الأفراد عن جميع حالات السرقة و النصب و الاحتيال و غيرها، مما يؤدي إلى تحقيق الآمن القومي و الاستقرار و كذلك الوصول إلى مراحل ارتقاء المجتمع.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية

أولا: أبعاد التنمية الاقتصادية: تتعدد أبعاد التنمية الاقتصادية ونذكر منها ما يلي:[44]

1- البعد الاقتصادي:

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: و في هذا الصدد يستهلك الفرد في الدول الصناعية المتقدمة أضعاف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية من النفط و الغاز و الفحم.

[44] - جعفر طالب احمد الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي(دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)،أبعاد التنمية الاقتصادية، 2020، ص 310-312.

ب-إيقاف تبديد الموارد: و ذلك من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية و ذلك عن طريق تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة.

ت- الحد من التفاوت في توزيع الدخول: و ذلك لان لتوزيع الثروة و الدخل في المجتمع أثرا جوهريا على النمو الاقتصادي في حد ذاته و لذلك ينبغي الحد من التفاوت المتنامي في الدخل و في فرص الحصول على الرعاية الصحية.

ث-المساواة في توزيع الموارد: إذ أصبح عبئ الفقر و تحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من الدول الفقيرة و الغنية و تتمثل هذه المسؤولية في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين الأفراد جميعا اقرب إلى المساواة إذ أن الفرص الغير متساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و على الموارد الطبيعية الأخرى يتمثل حاجزا أمام التنمية.

2- البعد الاجتماعي: و يتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصاديةو هي:

أ- الأسلوب الديمقراطي في الحكم: و يعد من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية الاقتصادية، بتوفر الحكم الصالح لمجتمع ما و يتم اختياره بأسلوب ديمقراطي على أن تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع الأفراد في المجتمع، لذلك فان اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية.

ب- أهمية توزيع السكان: و تعني النهوض بالتنمية الفردية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة لما لها من عواقب بيئية وخيمة، و كذلك اتخاذ تدابير سياسية خاصة خلال اعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى تقليص الآثار البيئية للتحضر، و كذلك العمل على توزيع السكان

بين المناطق الحضرية و الريفية بصورة مخططة من اجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة في الأراضي الزراعية، و تخفيف حدة التلوث في المدن الكبرى.

ت- التعليم و الصحة: إذ أن هدف التنمية البشرية هو توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية و برامج تعليمية متكاملة و اكتساب تطوير المعارف للأفراد من اجل المساهمة في استدامة التنمية.

3- البعد البيئي: ويشمل البعد البيئي ما يلي:

أ- إتلاف التربة: استعمال المبيدات في تدمير الغطاء النباتي لان التربة و فقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها و تخرج سنويا مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج، كما أن الإفراط في استعمال المبيدات يؤدي إلى تلوث المياه السطحية و المياه الجوفية، و أما الإفراط في استعمال المبيدات الزراعية يعد سببا رئيسيا في تلوث الغذاء و المزروعات وكذلك الاستعمال المفرط للمبيدات الكيماوية يؤدي إلى نتائج عكسية و حدوث خسائر اقتصادية.

ب- حماية الموارد الطبيعية: و تعني استخدام الأراضي الزراعية و إمدادات المياه لاستخدام الكفء، وذلك تبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يتطلب تجنب الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية و المبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار و البحيرات و استخدام الري استخداما امثل و اجتناب تمليح أراضي المحاصيل و تشبعها بالماء.

ت- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: إذ يشكل الاحتباس الحراري احد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة لما يرافقه من تغيرات تتمثل بزيادة الجفاف و إتلاف الأراضي و المحاصيل الزراعية و كذلك انتشار الأوبئة بين الحيوانات و النباتات و الإنسان و حدوث موجات من العواصف الفيضانات ، فالهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية العمل على إيجاد بيئة خضراء خالية من التلوث و حماية البيئة من جميع الآثار السلبية لجميع المخلفات.

4- البعد التكنولوجي:

أ- استخدام التكنولوجيا النظيفة: و تعني التنمية الاقتصادية هنا التحول إلى تكنولوجيا أنظف و أكفأ و تقلص من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى حد ادني، و ينبغي أن يتمثل هذا الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات اقل و تعيد تدوير هذه النفايات داخليا و تعمل مع النظم الطبيعية و تساندها، وعادة ما تستخدم البلدان النامية تكنولوجيا اقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من تكنولوجيا متاحة في البلدان الصناعية، ومن شان التعاون التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا تتناسب مع الاحتياجات المحلية، وسد الفجوة بين الدول المتقدمة و النامية من دون المزيد من التدهور من نوعية البيئة وان يزيد الإنتاج الاقتصادي.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تسعى إليها الدول، إلا انه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، و من أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:[45]

- **زيادة الدخل القومي:** تعد الزيادة في الدخل القومي من أهم الأهداف بل أول أهداف التنمية بشكل مطلق، و يعود ذلك إلى أن الغرض الأساسي الذي يدفع الدول للقيام بعملية التنمية الاقتصادية هو انخفاض مستوى المعيشة و الفقر و زيادة نمو عدد السكان فيها، لا يمكن للحكومات الاقتصادية القضاء على الفقر و انخفاض المستوى المعيشي للسكان إلا بتحقيق زيادة في الدخل القومي و ذلك من خلال توفير الفرصة للحصول على الحاجات الأساسية من الخدمات و السلع التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

[45]-صدام يوسف جميل دغش، اثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الاردن للفترة 1990-2015، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

- **رفع مستوى المعيشة:** إن تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة يعد من بين الأهداف المهمة التي تسعى إلى تحقيقها الدول النامية، حيث أن ارتفاع مستوى المعيشة يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مسكن و ملبس و مأكل. إن عملية التنمية الاقتصادية ليست أداة لتحقيق الدخل القومي فقط، و إنما هي وسيلة لرفع المستوى المعيشي لسكان الدولة التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.
- **تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع:** إن هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخول ما بين أفراد المجتمع في الدولة التي تسعى لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية يعتبر هدف اجتماعي أيضا، لان معظم الدول التي تعاني من الدخل القومي و انخفاض في متوسط الفرد تعاني من اختلال هيكليفي توزيع الدخل و الثروات.
- **التعديل النسبي في تركيبة الاقتصاد القومي:** لا تقتصر عملية التنمية على التركيز على تحقيق نتائج الأهداف السابقة، وإنما هناك أهداف تعود على مجتمع قوامه الأفراد و الدولة وغيره من العناصر فان عملية التنمية لا تقتصر على عنصر واحد من عناصر المجتمع، بل هي عملية شاملة لهذا فان عملية التأثير على التركيب النسبي للاقتصاد القومي توجب على عملية التنمية تحريك كافة القطاعات من صناعية و زراعية و عدم سيطرة قطاع معين من القطاعات دون الأخرى حتى لا تكون الآثار العائدة على الاقتصاد تعتمد على نتائج قطاع معين.

المطلب الثالث: معايير قياس التنمية الاقتصادية

أولا: أهم معايير قياس التنمية الاقتصادية

تعتبر معايير التنمية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة، و ذلك للوقوف على اتجاهات التنمية ومن جهة أخرى الحكم على درجة نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما. سنذكر أهم معايير التنمية

الاقتصادية والتي يمكننا القول بأنها تستخدم في طريقة الحكم على مدى التقدم أو التأخر في اقتصاديات الدول عن بعضها البعض:[46]

- **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر معيار إجمالي الناتج المحلي إحدى المعايير لتقليدية التي يقاس من خلالها النمو الاقتصادي، و الذي يعبر عن تقدم الدولة،وهو مقدار الأموال التي تجنيها أي دولة من إنتاجها على مدار السنة، و عادة ما يقيم بالدولار الأمريكي، يحسب بجمع القيمة الإجمالية المضافة من قبل جميع المنتجين المحليين مع ضرائب المنتجات مطروحا منها، أي إعانات غير مدرجة.
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي:** ويشير هذا المعيار إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن قيمة السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد في دولة ما، وكذلك يدل في ازدياده على ان الاقتصاد ينمو بشكل أفضل من خلال قسمة مجمل الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.
- **نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** وهو يقيس مجموع الاستثمارات إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي، فان بارتفاع هذا المعيار يعني أن التمويل جيد للنشاطات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة ما.
- **نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** ويعني مجمل الدين الخارجي الذي تفرضه الدولة من المصادر الخارجية لها إلى مجمل الناتج الإجمالي الخاص بالدولة، و لتحقيق التنمية الاقتصادية يفضل أن تكون هذه النسبة في أدق مستويات لها.
- **مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة(الصناعة، الزراعة،السياحة)في الناتج المحلي الإجمالي:** إن الاقتصاد لا يمكنه تحقيق التنمية إذا تركز في قطاع معين ولا بد من مشاركة

[46]-صدام يوسف جميل دغش، اثر الدين على التنمية الاقتصادية في الأردن 1990- 2015مرجع سبق ذكره، ص39-40.

القطاعات المختلفة في التنمية الاقتصادية و يعد دليل واضح لتحقق التنمية عند مشاركة مجمل القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

- **مستوى التضخم:** يعد التضخم من المعايير المهمة في قياس معدلات التنمية الاقتصادية، أي كلما انخفض هذا المؤشر كلما تقدم الاقتصاد وذلك من خلال التغير في أسعار سلع المستهلك لسنة عن سنة سابقة.
- **الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:** أن قدرة الدولة على تحقيق فائض نقدي في صادراتها ن وارداتها يدل على وجود تحقيق للتنمية الاقتصادية و ارتفاع حقيقي لهذه التنمية في الدولة.
- **مستوى الفقر:** وهو المستوى الأدنى في مستوى المعيشة للأفراد في دولة ما،ويعتبر مقياس لتحقيق التنمية الاقتصادية كلما كان عند أدنى مستوياته.
- **مستوى البطالة:** و يعتبر هذا المقياس قريبا من مقياس مستوى الفقر فكلما انخفضت نسبة أعداد العاطلين عن العمل كلما تحققت التنمية الاقتصادية.
- **معدل نمو السكان:** يعد هذا المعيار ضغطا اقتصاديا على الدولة في الداخل و الخارج من خلال الطلب على السلع و الخدمات مما يؤدي الى تشكيل عبئ حقيقي على عملية التنمية الاقتصادية.

ثانيا: معوقات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

إن التنمية الاقتصادية لا تسير على الدوام وفق ما يرسم لها، فقد تواجه الكثير من المجتمعات و الدول عديدا من العوائق المختلفة التي تحد من تقدمها، ومن هنا فان الخطط الناجحة هي التي تأخذ بعين

الاعتبار هذه العوائق ، و تلجا إلى الوسائل الناجحة للتغلب عليها، و تختلف هذه المعيقات باختلاف المجتمع، و ظروفه، و فيما يلي نذكر ابرز وأهم العوائق:[47]

- زيادة عدد السكان: إن الزيادة العشوائية في عدد السكان، و الناتجة عن ثقافة اجتماعية تحتاج إلى تصويب وتصحيح، تعتبر من اشد المعيقات فتكا بأي خطة اقتصادية تنموية طموحة، فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطا كبيرا على الموارد و على الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين و صناع القرارات، خاصة الاقتصادية منها، تتضمن الزيادة في عدد السكان أيضا تلك الزيادة الناتجة عن الهجرات و غيرها.
- انخفاض مستوى العامل البشري: يعتبر بناء العوامل البشرية من أهم عوامل نجاح اي خطة اقتصادية، و هذا يتطلب تحسين مخرجات التعليم على اختلافها، ومن هنا فانه ينبغي ايلاء العناية الكاملة للمدارس، و الجامعات، و المعاهد، و الكليات وغيرها ، كما ينبغي أيضا توفير تدريب ملائم لخريجيها، إلى جانب بيئات عمل محترمة حتى لا تستقطب من دول أخرى توفر لها مثل هذه المقومات.
- ضعف الاستثمارات: من الممكن أن عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار و عدم وجود موارد اقتصادية و بنى تحتية، يعتبر من اكبر التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية، فهذه الأخيرة تعتمد بشكل أساسي على زيادة عدد الاستثمارات، و التي بدورها تؤدي إلى زيادة عدد الموظفين و تشغيلهم وتعمل على تحريك العجلة الاقتصادية بشكل عام. و إن ضعف المشاريع الاقتصادية يؤدي إلى زيادة العاطلين عن العمل، و كذلك يقلل من عمليات التطوير الاقتصادي.
- ضعف شبكة المواصلات: تعتبر المواصلات من أهم عوامل التنمية الاقتصادية و التي بدورها تساهم على تفعيل جميع تفاصيل الحياة و تطويرها و تجعل منها حياة أسهل و أفضل.

[47] - https://www.maqwdoo3.com le10/10/2022 à 22 :00h

- قلة الحلول المبتكرة: إن عدم القدرة على إيجاد الحلول المبتكرة من أهم المعيقات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، و التي تساهم بشكل كبير بتحسين اقتصاد الدول و تطويره و التي بدورها تعتمد على الوسائل و الأساليب التقليدية لأداء أعمالها.

و من اكبر الأمثلة على موضوع إيجاد الحلول المبتكرة البديلة هو الاعتماد الكلي و الكبير على النفط في بعض الدول، بالرغم من انه من الممكن ان تعمل على تقليل كميات نفقاتها و استهلاكها من هذه الموارد و توفيرها و استغلالها، و التي غالبا ما تشكل اثر سلبي على البيئة.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في ظل التحويلات المالية للمهاجرين.

المطلب الأول: أثار التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي.

يذهب الكثير من الباحثين الاقتصاديين إلى أن تحويلات العاملين الموجهة إلى بلدانهم الأصلية تساعد الاقتصادات المتلقية من ناحيتين الأولى، أن هذه المبالغ المحولة من الخارج تساعد الأسر في البلد الأم على تحمل تكلفة ضرورات الحياة. وثانيا، أنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى تغذية النمو الاقتصادي، من خلال تمويل الاستثمار في رأس المال البشري أو المادي أو من خلال تمويل مشروعات جديدة. هذا وقد عمل خبراء الاقتصاد على قياس هذين الأثرين. و تؤكد دراسات كثيرة أن تحويلات العاملين ضرورية في المعركة ضد الفقر، إذ أنها تنتشل ملايين الأسر من الحرمان أو عيش الكفاف. وفي نفس الوقت، نجد أن دخل التحويلات يساعد الأسر على زيادة الاستهلاك. فالإنفاق الاستهلاكي هو احد محركات النمو الاقتصادي قصير الأجل، وهو ما ينبغي أن يؤدي بدوره إلى نمو أطول أجلا مع توسع الصناعات لمواكبة زيادة الطلب[48].

[48] عوامر مريم نور الهدى، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، اهمية التحويلات المالية للمهاجرين في دعم مؤشرات الاقتصاد الكلي في منطقة شمال افريقيا، دراسة تحليلية للفترة 2010_2020 ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص123.

فالباحثين الذين يؤكدون على أهمية التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية إنما يرتكزون على التحليل الكينزي، نظرا لأنهم يعتبرون أن الجزء الأكبر من الدخل الناجم عن التحويلات يتم تحويله إلى الاستهلاك الخاص، فهذا يعني تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير بالاعتماد على اثر المضاعف الكينزي(مضاعف الإنفاق الخاص)، أما الجزء الأخر(الجزء الأقل) من الدخل الناجم عن التحويلات، و الذي يظهر بعد استيفاء المتطلبات الاستهلاكية الأساسية فيتم تحويله إلى الاستثمار الخاص في المشاريع الصغيرة للأسر المتلقية مما يعني دعم الآلة الإنتاجية للاقتصاد و زيادة النمو الاقتصادي.

كما يؤكد البعض الآخر أيضا على أن للتحويلات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات. فهي أولا تسمح بزيادة حجم التراكم الرأسمالي، وتسمح برفع وتحسين مستوى خدمات القطاع المالي من جهة، وتقلص من تأثير التقلبات في الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، نتيجة كون أنها لا تتصف بتقلبات كبيرة بالمقارنة بأشكال تدفقات الأجنبي الأخرى، و أخيرا، قد تدعم التحويلات المالية النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الطلب الكلي،رغم أن ذلك قد يؤدي أيضا إلى زيادة الطلب على الواردات[49].

و توضح نتائج دراسات أخرى أن للتحويلات أثار سلبية على النمو الاقتصادي في البلدان الأصلية، حيث يمكن أن يترتب عنها ضغوط تضخمية بسبب ارتفاع الطلب الكلي أعلى من مستوى العرض الكلي، كما أن هذه التحويلات تؤدي إلى زيادة دخل أفراد الأسرة المتبقية في البلد الأصلي فيقررون تخفيض ساعات العمل، ومن ثمة انخفاض العرض من اليد العاملة[50].

[49] Yilmaz Bayar(2015), Impact of Remittances on the Economic Growth in the Transitional Economies of the European Union, Economic Insights_ Trends and Challenges, vol IV, no 3/2015, p2.

[50]-وداد صالحي، التحويلات المالية للمهاجرين، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب و تونس، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة،2010-2011، ص114-115.

ويدعم أنصار هذا التوجه رأيهم بان أفراد الأسرة المتلقية يقل لديهم الحافز على العمل بسبب وجود دخل من التحويلات هو في الغالب اكبر من متوسط الأجر السائد بافتراض أن معظم البلدان المتلقية هي بلدان نامية يقل فيها متوسط الدخل الفردي كثيرا عن متوسط الدخل الفردي في البلدان المتقدمة المرسلة للتحويلات.[51].

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في تنمية البلدان الأصلية على عدة مستويات من خلال خفض مستويات الفقر عن طريق زيادة دخل الأسر المتلقية للتحويلات، و تمويل النفقات اليومية، وفي هذا الإطار أشار كل من(Hammouda& Musette, 2006) إلى دور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في التقليل من حدة الفقر خلال السنوات الأولى للاستقلال في الجزائر، كما كشفت دراسة (Miotti. L & al, 2003) التي شملت بعض المناطق المستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين كبلدية إيجور في ولاية تيزي وزو، و بلدية ندرومة في ولاية تلمسان على عينة من الأسر المتلقية للتحويلات المالية، حيث قدرت في البداية نسبة الفقر في ظل وجود التحويلات المالية و الهجرة كعاملين إضافيين لعينة تظم 584 أسرة ووجد وان نسبته تقدر بحوالي 8%، بعد ذلك قاموا بتقديره في ظل عدم وجود التحويلات و الهجرة على عينة تظم 1783 أسرة و لاحظ وان نسبة الفقر قد ارتفعت إلى 24.4%، و استنتجوا أن التحويلات المالية في الجزائر تساهم بشكل إيجابي في خفض مستويات الفقر في المناطق المستقبلة، وأيضا تبين من هذه الدراسة أن التحويلات المالية لا تساهم بشكل ايجابي في خفض حدة التباين في توزيع الدخل في المناطق التي شملتها الدراسة. [52]

على اعتبار أن معظم البلدان النامية هي بلدان مرسلة الهجرة الدولية، فقد عرفت التحويلات المتدفقة باتجاه هذه البلدان نموا كبيرا، فحسب بيانات البنك الدولي فقد عرفت التحويلات المالية المرسلة باتجاه البلدان النامية نموا كبيرا حيث انتقلت من331.7 مليار دولار في سنة 2010 لترتفع إلى حوالي 447.9 مليار دولار في سنة 2016، وحسب تقديرات البنك الدولي فمن المتوقع أن تتلقى البلدان النامية أكثر من 484.7 مليار دولار في آفاق سنة 2018، أما فيما يخص أهم البلدان النامية المتلقية للتحويلات فنجد الهند أكثر

[51]-بلعزوز بن علي و مداني احمد، التصنيف الائتماني، بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها،دراسة وضعية شرعية، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الكويت، 15-16ديسمبر 2010،ص3.

[52]-بوطالبي هشام، بن سعيد محمد، العلاقة السببية ين التحويلات المالية للمهاجرين و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة حيلالي ليابس، سيدي بلعباس(الجزائر)، تاريخ النشر 2021/11/06. ص57.

البلدان النامية المتلقية للتحويلات بحوالي69 مليار دولار في سنة 2015، متبوعة بالصين بحوالي64 مليار دولار ، الفلبين بحوالي 28 مليار دولار.[53]

وأيضا تعد المنطقة العربية واحدة من بين أكثر المناطق الجغرافية إرسالا للمهاجرين الدوليين خاصة من دول شمال إفريقيا باتجاه أوروبا (الجزائر، المغرب، تونس)، و دول الشرق الأوسط باتجاه أوروبا و منطقة الخليج العربي(مصر، لبنان، الأردن، اليمن...) وهي بذلك تستقبل حجم كبير من التحويلات المالية المرسلة من جالياتها المهاجرة في الخارج، وتشير بيانات البنك الدولي(World Bank 2017)[54] إلى نمو حصة البلدان العربية من التحويلات المالية للمهاجرين، حيث تتصدر مصر قائمة البلدان الأكثر استقبالا للتحويلات بحوالي 18.19 مليار دولار، متبوعة بلبنان و المغرب بحوالي مليار دولار، الأردن 4.4 مليار دولار. [55]

المطلب الثاني: أثار التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية البشرية

أولا: اثر التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية الاجتماعية

من اجل تحديد أهم الآثار المترتبة عن التحويلات المالية للمهاجرين، رجعنا إلى الدراسات التي كانت في هذا السياق حيث استخلصنا أن التحويلات المالية للمهاجر تؤثر على الفرد و الأسرة المستقبلة من خلال دخلها و إنفاقها من جهة ومن جهة أخرى نجدها تؤثر على النشاط العائلي.

تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية من خلال رفع الدخل العائلي وتوجيه الإنفاق نحو البعد الإنتاجي، فهذه الزيادة في الدخل تمكن العائلة من رفع بعض القيود الاستهلاكية، ففي بداية الأمر نلاحظ أن التحويلات المالية لها اثر مباشر على مستوى الدخل العائلي و الاستهلاك العائلي على

[53]-بوطالبي هشام، بن سعيد محمد، التحويلات المالية للمهاجرين و التنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات. مرجع سبق ذكره، ص 130.

[54]- Migration and Development Brief 26, Migration and Remittances Recent Developments and Outlook, The World Bank, April 2017.

[55]- نادية سوداني،تحويلات المهاجرين العرب و دورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بعض البلدان العربية خلال الفترة 2000-2010، مرجع سبق ذكره، ص135.

المدى القصير ،حيث ترتفع ميزانية العائلة مباشرة بعد استقبالها للأموال المحولة، مما يترتب عنه زيادة في الاستهلاك،و تشجيع أفراد الأسرة المستقبلة على العمل من خلال الاستثمار، ولتوضيح أكثر لابد من فصل بين اثر التحويلات على الدخل العائلي وأثرها على الإنفاق العائلي.[56]

ا- اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الدخل العائلي:

إن أول الدراسات التي اهتمت بأثر التحويلات المالية للمهاجر على الدخل العائلي، كانت على أساس قياس مستوى و طبيعة استهلاك العائلات المستقبلة لهذا الأخير، حيث استخلصت هذه الدراسات على أن هذه التحويلات توجه مباشرة إلى الاستهلاك اليومي بما فيه شراء المنزل الذي كان يعبر عنه كسلعة غير إنتاجية، على هذا فالزيادة في الدخل يخرج العائلة من الفقر، هذا الموضوع كان محل اهتمام الباحث (d adams)[57] الذي درس تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الفقر في الدول النامية، ونتائج هذه الدراسة تمحورت في نقطتين الأولى أن ارتفاع نسبة التحويلات للفرد بنسبة 10 بالمائة في البلدان النامية يؤدي إلى انخفاض في نسبة الأفراد الذين يعيشون في الفقر إلى 3.5 بالمائة، و تمثلت النقطة الثانية على أن كل من مستوى الهجرة و التحويلات المالية عبارةعن متغيرات تابعة للفقر أي أنهم يفسرونها[58]، بحيث لا تسير العلاقة بين التحويلات و الفقر في اتجاه واحد، فالفقر و ما يصاحبه من الإنفاق للفرص الاقتصادية يلعب دورا في التحفيز على الهجرة و التحويلات الناجمة عنها.

ب- اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الإنفاق العائلي:

[56]-بلميمون عبد النور، تحديات الهجرة جنوب-شمال(اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان،2014-2015، ص130.

[57] - Adams, RH,Jr(2008) The demographic, economic and financial determinants, of international remittances in developing countries. policy research Working Paper 4583. The Word Bank, Washington,DC

[58]-بلميمون عبد النور، تحديات الهجرة جنوب-شمال،،(اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري)، مرجع سابق ذكره، ص131.

إن الجانب الايجابي لتحويلات المهاجرين يتوقف على طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة من بلدان الأصل تجاه التحويلات، فضلا على أن طبيعة التحويلات في حد ذاتها و كيفية تخصيصها تقلل من حدوث هذه التأثيرات المحتملة المواتية، و تحويلات المهاجرين إنما هي تحويل لدخل شخصي تخصص بين الاستهلاك و الادخار، خلافا للتحويلات المالية الأخرى من الخارج، كالمعونات الأجنبية و الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتالي فان نمط تخصيصها يخضع للاعتبارات الشخصية من قبل الأفراد و ليس من قبل السلطات المعنية، و من أهم التأثيرات المرتبطة بتحويلات المهاجرين تأثيرها على حجم و أنماط الإنفاق الاستهلاكي و الاستيرادي و الاستثماري، و تأثير ذلك على حجم الطلب الكلي و الناتج الكلي.[59]

و نظرا لكونتحويلات دخول شخصية، فان قسما هاما منها يستخدم لتمويل أغراض الاستهلاك مما يدفع بالإنفاق الاستهلاكي إلى مستويات لن يصل إليها في حالة غياب انسياب التحويلات من الخارج إلى البلد الأصلي مما ساهم في تعميق الطابع الاستهلاكي لمجتمعات الدول النامية، و فضلا عن ذلك رفع مستوى الاستهلاك الخاص و زيادة نسبته إلى الناتج القومي، يلاحظ أن الطلب الإضافي الممول من تحويلات المهاجرين يؤدي إلى توسيع نطاق الاستهلاك على اكبر عدد من الأفراد بالنسبة للسلع غير الضرورية و السلع الكمالية و الترفيه، و يضاف إلى هذه السمات عاملين على درجة كبيرة من الأهمin d ية يسهمان في تعميق الطابع الاستهلاكي خاصة الكمالي لنمط الإنفاق في البلدان المصدرة للعمالة، وجعل هذا النمط يختلف عما كان عليه في حالة غياب الهجرة:

- ✓ الدور الهام الذي يلعبه اثر المحاكاة احل من دفع الأسرة التي يهاجر احد أفرادها إلى إتباع أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معهودة إليها من قبل.

[59]-لطيف وليد، الآثار لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل و الاستقبال(حالة دول المغرب العربي)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة بسكرة،2010-2011،ص 70.

- ✓ استمرارية حجم و أنماط إنفاق المهاجرين لدى عودتهم بسبب تعودهم على مستوى معين من الاستهلاك يكون من الصعب الاستغناء، و في هذا الصدد فان فروض الدخل النسبي و التي بمقتضاها يتحدد تخصيص دخل الأسرة بين الإنفاق و الادخار وفقا لاعتبارات (الدخل النسبي)، و ليس الدخل المطلق هي التي تحكم تصرفات المهاجرين لدى العودة، و بعبارة أخرى فان إنفاق الأسرة المهاجرة لدى عودتها يرتبط بمستوى دخل الذروة الذي تم الحصول عليه في الخارج، و ليس بمستوى الدخل الجاري، مما يعني انخفاض الدخل القابل للتصرف بعد العودة، يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بنسبة اقل من نسبة انخفاض الدخل و السحب من المدخرات بنسبة اكبر منه.[60]

ج- تأثير التحويلات المالية على النشاط العائلي:

أثبتت العديد من الدراسات على وجود علاقة مباشرة بين التحويلات المالية للمهاجرين و النشاط العائلي،خاصة في دول أمريكا اللاتينية والتي كانت محل اهتمام العديد من الباحثين فإذا أخذنا دراسة(2006) Amuedodorantes et pozo ، التي أنجزت في ضواحي العاصمة مكسيكو، كانتنتائجها تدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التحويلات المالية وعروض العمل، أما من جانب أخر رأت النساء انخفاض في عروض العمل على مستوى الحقول والذي يكون غالبيته قطاع الموازي، نتيجة ظهور مشاريع فردية تعتمد على الآلات و التي تؤثر عليها التحويلات بشكل معنوي ايجابيا.

وعلق (2006)Acosta على هذه النتائج، ان انخفاض في مناصب العمل بالنسبة للمرأة لا يعني أمر سلبي بل العكس، حيث تستطيع المرأة التفرغ لتربية و تعليم أولادها، بالتالي العودة إلى القيم الاجتماعية الأولى.

[60]-لطيف وليد، الآثار لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل و الاستقبال(حالة دول المغرب العربي)، مرجع سبق ذكره، ص 71.

من جانب أخر رأت الدراسات عكس ذلك، أي أن هناك علاقة عكسية بين التحويلات المالية و مستوى العمل، فدراسة(2005)Azam et Gubert في المالية استخلصت على أن الفرد أو الأسرة التي تستقبل الأموال المحولة، لا تبحث عن مناصب شغل، أو خلق استثمار يوفر لها دخل إضافي، بل تتكل على التحويلات التي تبعث لها.[61]

د- تأثير التحويلات المالية على الفقر:

تلعب التحويلات المالية للمهاجرين دورا هاما في الحد من الفقر، لأنها صممت أساسا لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة الفقيرة، ففي مصر ينخفض عدد الأسر الريفية الفقيرة ب 10% عندما يتلقون التحويلات المالية التي تشكل ما يفوق 15% من مجموع دخولهم كما تسهم التحويلات المالية بالحد من الفقر ب 11 نقطة من النسبة المئوية لبل يستو(من63%الى52%)، أما ب بوركينا فاسو فقد أدت هذه التحويلات المالية إلى تخفيض الفقر ب 2.7 نقطة من النسبة المئوية للفقر، في المناطق الريفية ب 2.3% للفقر الحضري.[62]

وفي الجزائر[63] أوضح (Musett et Hamouda 2006) دور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في التقليل من حدة الفقر الذي ارتفعت نسبته بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من سنة 1986، أما في الأردن[64] فقد ساهمت التحويلات المالية للمهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف

[61]-وداد صالحي، التحويلات المالية للمهاجرين،(دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي،جامعة قسنطينة،2010-2011،ص 127.

[62]-وداد صالحي، التحويلات المالية للمهاجرين(دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب و تونس)، مرجع سبق ذكره،ص 128-129.

[63]- Hammouda et Musette, Impact économique et socio-culturel de l'émigration sur le développement de l'Algérie, séménaire international sur l'impact de l'immigration sur la société marocaine 15-16 septembre 2006, p 42.

[64] احمد فاروق غنيم، تحويلات المهاجرين العرب و أثرها على التنمية،مرجع سبق ذكره، ص28.

خلال الفترة الممتدة من 1970– 1980، أما في مصر[65] فقد أوضح كل من(Mc cormick & Wahba 2002)،دور التحويلات في تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة بالمهاجرين العائدين.

ثانيا: اثر التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية في المنطقة العربية

على الرغم من أهمية التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية كمصدر تمويل خارجي مهم، إلا أن معظم الدراسات تشير إلى أنها لا تستخدم بشكل فعال في التنمية بالنسبة للبلدان المتلقية لها، على اعتبار أن جزء كبير منها يوجه غالبا نحو الاستهلاك النهائي خاصة في قطاع العقارات و الإنفاق على الاحتياجات اليومية، و جزء يسير يتم استثماره في مشاريع اقتصادية منتجة، و من ناحية أخرى فان افتقار هذه البلدان للقنوات التي تمكنها من تعبئة التحويلات و توجيهها إلى الاستثمار الحقيقي تجعلها غير قادرة على إحداث التنمية بشكل فعال.[66]

إن تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في المنطقة العربية تتأثر بشكل كبير بالمحددات الاجتماعية من قبيل الروابط العائلية، و طبيعة العلاقة بين المهاجر و مجتمعه الأصلي، سواء كانت هذه العلاقة قوية أو ضعيفة، إضافة إلى تأثرها بالمحددات الاقتصادية كصافي الدخل الذي يحصل عليه المهاجر في الخارج، ومن ناحية أخرى أشارت بعض الدراسات إلى وجود نقاط ارتباط قوى بين تدفق التحويلات في المنطقة العربية و المحددات الديموغرافية كحجم الأسرة، المستوى التعليمي لدى أفرادها، طبيعة نشاطها الاقتصادي، و تأثر هذه المتغيرات بشكل مباشر في حجم التحويلات المرسلة من طرف المهاجر إلى بلده الأصلي و على مجالات استخدامها فعلى سبيل المثال يوجه أكثر من 74% من التحويلات المرسلة باتجاه مصر إلى الإنفاق على المصروفات اليومية، و حوالي 7.4% يوجه إلى قطاع العقارات خاصة في شراء المنازل،

[65]-Mc Cormick, B, Wahba,J,2001. Overseas Work experience, saving and entrepreneurship amongst return migrants to LDCs. Scottish, p75.

[66]- احمد فاروق غنيم، تحويلات المهاجرين العرب و أثرها على التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

في حين ينفق3.9% فقط على تعليم الأطفال، و في الجزائر تشير بعض الدراسات (جلطي سمير 2015) أنالتحويلات المرسلة من المهاجرين الجزائريين ينفق اغلبها على شراء العقارات50.6% في حين توجه 22.12% إلى الادخار و18.23% فقط يتم استثمارها. فعلى الرغم من اختلاف الأهمية النسبية لأوجه إنفاق التحويلات من دولة عربية إلى أخرى إلا أن معظم الدراسات تشير أنها لا توجه إلى الاستثمار و هذا ما يجعل البلدان العربية تفقد مصدر مهم من مصادر التنمية.[67]

و الجدول الموالي يوضح أوجه إنفاق التحويلات المالية للمهاجرين في عينة من البلدان العربية المستقبلة(%).

الجدول رقم (2): أوجه انفاق التحويلات المالية للمهاجرين في بعض البلدان العربية المستقبلة.

الدولة	المصروفات المعيشية اليومية	المصروفات الدراسية	إنشاء منزل	إنشاء شركة	استثمار	أخرى
الجزائر	%45	%13	%23	%3	%5	%11

[67]-Djelti Samir, Migration international et développement en Algérie, thèse de doctorat en science conomiques, université abou bekr belkaid, Tlemcen Algérie, année université : 2014-2015, p87-88

مصر	%43	%12	%18	-	%15	%12
الأردن	%74	%16	%4	-	%6	-
لبنان	%56	%24	%5	%5	%5	%5
المغرب	%46	%31	%16	-	%5	%2
تونس	-	%23	%34	%2	%16	%25
سوريا	%61	%11	%8	-	-	%20

Source : European Commision(2010), « Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries : Determinants and Effects » Voume, Final Report & Thematic Background Papers, European Economy, Occasional Paper No6, April, 2010, Brusels.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن النسبة الكبيرة من التحويلات المالية للمهاجرين في معظم البلدان العربية بما فيها الجزائر، توجه للإنفاق على الاحتياجات اليومية خاصة النفقات الاستهلاكية اليومية وجزء ضئيل منها يتم إعادة استثماره في البلدان الأصلية.

لكن على الرغم من أن جزء كبير من التحويلات يوجه للاحتياجات اليومية، إلا أنها يمكن أن تساهم بطريقة فعالة في التنمية الاقتصادية للدول المستقبلة لها من خلال قنوات تأثيرها المتعددة[68]:

إنفاق التحويلات في الاستهلاك النهائي يساهم في مضاعفة الدخل الوطني من خلال تنشيط الطلب النهائي بفعل زيادة معدل الاستهلاك للعائلات المتلقية للتحويلات؛ تدفق التحويلات المالية للمهاجرين له اثر غير نقدي، يتمثل أساسا في التخفيف من حدة البطالة من خلال تأخير الدخول المبكر لسوق العمل لدى بعض الفئات المتلقية لها كالنساء و الأطفال، أين يفضلون مواصلة التعليم وهذا ما يكون له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد؛

[68]-Rafik Bouklia-Hassane, migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l'algérie, Op Cite.p 27-28 .

تدفق التحويلات يساهم في زيادة احتياطي النقد الأجنبي و هذا ما يكون له اثر ايجابي على ميزان المدفوعات و على قدرة البلد المتلقي للتحويلات على تمويل الواردات؛

التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في خفض معدلات الفقر في المناطق التي تستفيد منها؛

و قد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية دور التحويلات في التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية، ففي المغرب أشار (خشاني 2004)، إلى دور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة في خفض نسبة الفقر خلال فترة التسعينات من23.2% إلى حوالي 19%،[69] كما أوضح(Berriane and Aderghal 2009 Fadloullah and al 2000) إلى دور التحويلات في إحداث نمو حضري من خلال تحول بعض القرى المتلقية للتحويلات في المناطق الريفية إلى بلدات نتيجة استخدامها في بناء العقارات، كذلك دور التحويلات في تقليل الاعتماد على القطاع الزراعي كمصدر أساسي للدخل لدى كثير من العائلات في المغرب وهذا ما جعل دخلها العائلي اقل ارتباطا بالتقلبات المناخية و تقلبات الأسواق، و أصبحت الأنشطة الزراعية تحتل مكانة اقتصادية ثانوية في العديد من المناطق الغربية[70].

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا في هذا الفصل عرض أهمية التحويلات المالية للمهاجرين كمصدر لتمويل التنمية في الدول العربية بالنظر لحجمها الكبير في اقتصاديات البلدان المتلقية لها، كما أن لهذه العملية محددات خاصة بالمهاجر نفسه، وأخرى تتعلق بالدول المستقبلة للتحويلات وأخرى بالدول المرسلة لهذه الأخيرة، حيث تنتقل عبر قنوات تصنف إلى رسمية، وأخرى غير رسمية، مما يتولد عنه آثار ايجابية، أو سلبية على المتغيرات

[69] -Khachani, mohamed(2004), « Morrocan Migration to Europe : What Impact on the Economies of countries of origin », inInternational organization for Migration and Leage of Arab states(eds), Arab Migration in a Globalized World, Geneva: IOM

[70] -Berriane M, Aderghal M,2009, Etat de la recherche sur les migrations internationales à partir, vers et à travers le Maroc, Université Mohamed V ; International Migration Institute, University of Oxford, Rabat, oxford .

الاقتصادية الكلية جميعها سواء على التوازن النقدي، أو أنماط الإنفاق، أو على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي، سعر الصرف، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادي،

ولقد اثبتت الدراسة اثر التحويلات المالية في التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية من خلال توفير النقد الأجنبي، و تلبية مختلف الاحتياجات المعيشية للأفراد و تحسين ظروفهم، وكذا تدعيم النمو الاقتصادي من خلال وجود مصادر خارجية للدخل، بالإضافة لمصادرهم الذاتية التي قد لا تكفي في اغلب الأحيان لضمان الحياة الكريمة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى والثانية التي تؤكد أهمية التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين وأثرها الايجابي في التنمية الاقتصادية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين.

الفصل الثاني :
دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية
الداخلة للمهاجرين في التنمية الاقتصادية
لمجموعة من الدول العربية
(الجزائر ، المغرب، ومصر)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول العربية

تمهيد

يتمثل الفصل الثاني في دراسة ميدانية تهدف إلى قياس العلاقة التي تربط أثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول العربية، والمتمثلة في: الجزائر–مصر–المغرب، وهذا من خلال بناء نموذج قياسي بالاعتماد في ذلك على البرنامج الإحصائيSPSS ، وهذا للتوصل إلى معرفة مدى مساهمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على التنمية الاقتصادية لهذه الدول، ومن ثم مقارنة النتائج المتحصل عليها ومحاولة تفسيرها. وبناء على ذلك وضعنا الخطة التالية:

المبحث الأول: تقديم المتغيرات المعتمدة وعرض منهجية الدراسة

المطلب الأول: تقديم المتغيرات المعتمدة في الدراسة

المطلب الثاني: النموذج والأدوات الإحصائية المعتمدة خلال الدراسة القياسية

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة

المبحث الأول: تقديم المتغيرات المعتمدة وعرض منهجية الدراسة

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم المتغيرات المعتمدة في الدراسة، وذلك من خلال تقديم النموذج والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وتحليلها.

المطلب الأول: تقديم المتغيرات المعتمدة في الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى قياس أثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على التنمية الاقتصادية للدول الجزائر–مصر–المغرب. حيث تمثل التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين بالمتغير المستقل، أما التنمية الاقتصادية بالمتغير التابع. ويتم التعبير عن التنمية الاقتصادية من خلال محورين أساسيين، وهما: المحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي، حيث يتم قياس المحور الاقتصادي من خلال متوسط نصيب الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي، أما المحور الاجتماعي للتنمية الاقتصادية فيتم قياسه من خلال متوسط العمر عند الميلاد(عدد السنوات)، ومتوسط عدد سنوات الدراسة.

أولا: المتغير المستقل (التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين InflowRemittance X)

تمثل التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين المتغير المستقل، والتي سوف يتم قياس اثر هذه التحويلات المالية على التنمية الاقتصادية للدول الثلاث الجزائر ومصر والمغرب، والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

الجدول(3) حجم التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين للدول الجزائر-مصر-المغرب للسنوات 2000-2020 مليار دولار

السنة	الجزائر	مصر	المغرب
2000	2060	2852,00	2160,96
2001	1610	2911,40	3260,92
2002	2120	2893,10	2877
2003	2202	2960,90	3613,91
2004	2059	3340,70	4220,83
2005	2031	5017,30	4589
2006	1959	5329,50	5451
2007	1980	7655,80	6730
2008	2050	8694,00	6894
2009	2200	7149,60	6269
2010	2256	12453,10	6422
2011	2300	14324,30	7256
2012	2400	19236,40	6507,9
2013	2410	17833,10	6881,6
2014	2452	19570,40	7788,7
2015	1997	18325,40	6903,5
2016	1989	18590,40	6383
2017	1791	24737,40	6823
2018	1791	25515,70	6919,4
2019	1791	26781,40	6735,4
2020	1643	24381,11	6382,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

الشكل(1)

المنحنى البياني للتحويلات المالية الداخلة للمهاجرين للجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020

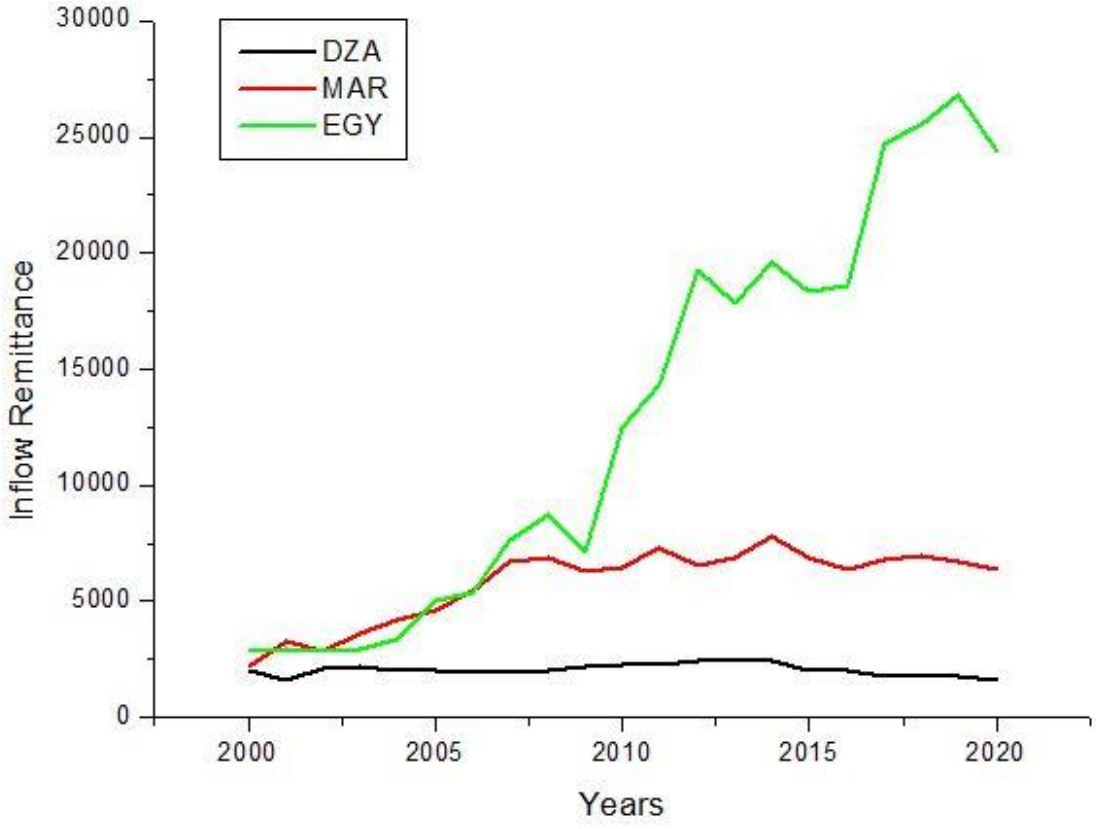

د

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول(3)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

- تتباين تحويلات المغتربين بين الدول الثلاث حيث نلاحظ ان حجم التحويلات في مصر أعلى بكثير من مثيلاتها في الجزائر والمغرب حيث نراه من خلال الشكل (1) في تزايد مستمر و اخذت منحى تصاعديا، وبلغت حجم التحويلات ذروتها عام 2019 بمبلغ 26781,40 مليار دولار. تأتي المغرب في المرتبة الثانية من حيث تحويلات المغتربين إليها لكن بشكل ثابت تقريبا كما هو

واضح من الشكل (1) وسجلت أعلى نسبة عام 2014 حيث بلغت قيمة التحويلات حوالي 7788,7 مليار دولار. وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة حيث توضح لنا البيانات الموجودة في الجدول (3) ان قيمة هذه التحويلات تقريبا شبه ثابت كما يوضحه الشكل(1) مع انحدار بسيط وسجلت الجزائر أعلى نسبة عام 2014 حيث بلغت قيم التحويلات حوالي 2452 مليار دولار.

- ترجع هذه الاختلافات في الأرقام الناتجة عن تحويلات المغتربين الى سياسة كل دولة، وطبيعة اقتصادها حيث نجد إن مصر والمغرب يعتمدان بشكل كبير على تحويلات اليد العاملة في الخارج كمصدر أساسي للحصول على العملة الصعبة، ومساهمة هذه التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لذلك اتخذت سياسة داعمة لذلك، مثل انشاء بنوك مشتركة مع الدول التي تنشط فيه اليد العالمة المصرية والمغربية .في حين نجد الجزائر لا تهتم كثيرا بتحويلات المغتربين نتيجة طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالدرجة الاولى على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للحصول على العملة الصعبة...الخ.

ثانيا: المتغير التابع(التنمية الاقتصادية)

يتم التعبير عن التنمية الاقتصادية بالمتغير التابع، وذلك من خلال محورين أساسيين، هما:

- المحور الاقتصادي حيث يتم قياسه من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- المحور الاجتماعي للتنمية الاقتصادية فيتم قياسه من خلال:

– متوسط العمر عند الميلاد(عدد السنوات)،

– متوسط عدد سنوات الدراسة.

1– المحور الاقتصادي للتنمية الاقتصادية: يتم قياسه من خلال متغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per Capita، واختباره كونه يعد الأكثر تأثرا بهذه التحويلات على المهاجرين، والجدول(4) يوضح لنا نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020.

الجدول(4) نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020

السنة	الجزائر	مصر	المغرب
2000	1765,027146	1450,476242	1334,943464
2001	1740,606654	1378,203383	1339,294077
2002	1781,828908	1191,103239	1416,488396
2003	2103,381291	1102,468199	1725,457466
2004	2610,185422	1062,158092	1952,902534
2005	3113,094883	1186,393313	2018,025547
2006	3478,710002	1397,43669	2196,011276
2007	3950,512993	1667,317998	2499,259938
2008	4923,631615	2044,527804	2890,360715
2009	3883,2709	2331,26884	2866,92411
2010	4480,786318	2645,968759	2839,92612
2011	5455,679403	2791,810766	3046,947854
2012	5592,220115	3229,68563	2912,658275
2013	5499,587331	3262,657586	3121,680081
2014	5493,056695	3379,557986	3171,699192
2015	4177,889542	3562,932658	2875,257985
2016	3946,452447	3519,87324	2896,722196
2017	4109,698217	2444,290387	3035,454433
2018	4142,018558	2537,125185	3226,982794
2019	3989,668276	3019,092283	3235,00066
2020	3306,858208	3569,206841	3058,691689

–المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

الشكل(2)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدول(الجزائر–مصر –المغرب) للسنوات2000–2020

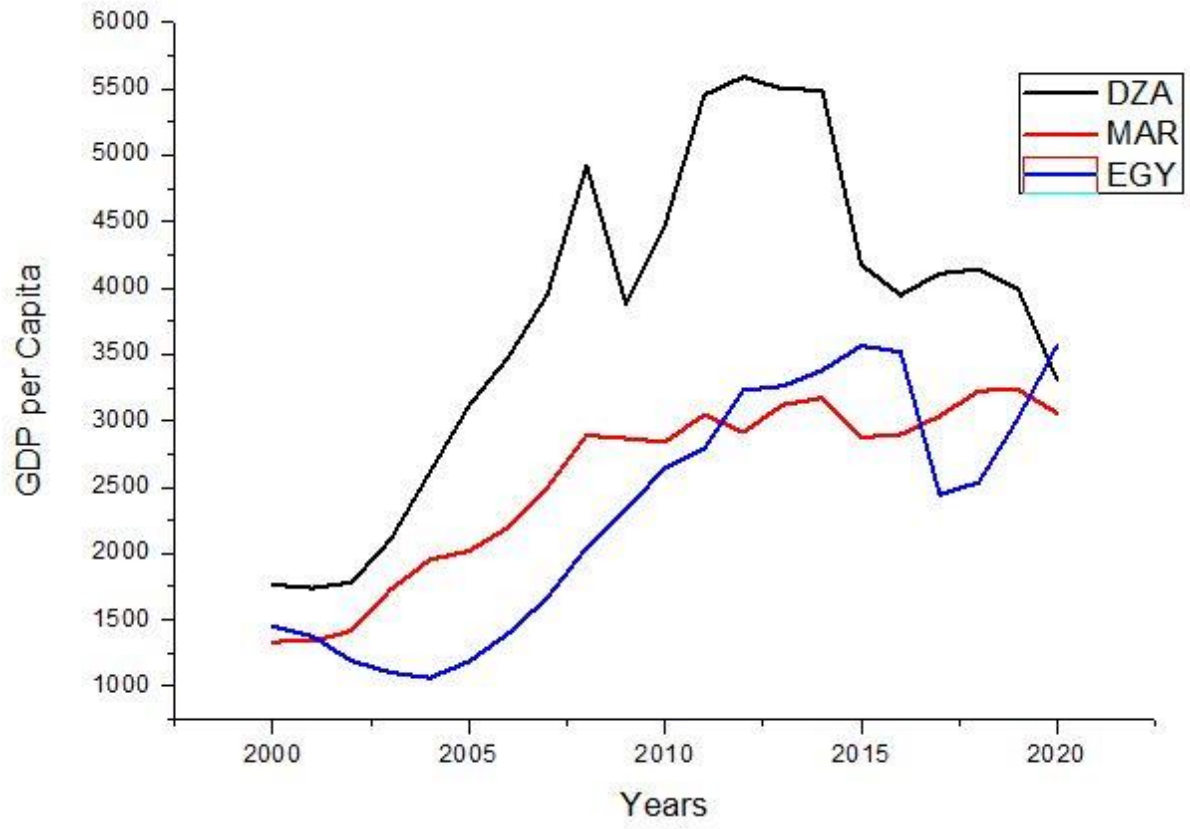

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول(2)

- يوضح لنا الجدول(4) نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020 حيث نلاحظ ان نسبة نصيب الفرد في الجزائر من الناتج المحلي الاجمالي هي اعلى من مثيلاتها في مصر والمغرب خلال مدة الدراسة ويرجع ذلك لعدة اسباب منها حجم السكان، وحجم القطاعات الاقتصادية في كل دولة، وتشير الارقام في الجدول ان هناك تذبذب في الارقام صعودا ونزولا كما يوضحه الشكل(2)، وان اعلى نسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر كانت عام 2012 حيث بلغت 5592 دولار. اما في مصر فتشير الأرقام في الجدول ان هناك تذبذب في الأرقام كما يوضحه الشكل(2)، وان اعلى نسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مصر كانت عام 2020 حيث بلغت 3569دولار. اما في المغرب فتشير الأرقام في الجدول ان هناك تصاعد في الارقام كما يوضحه الشكل(2)، وان اعلى نسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المغرب كانت عام 2019 حيث بلغت 3235دولار.

2-المحور الاجتماعي للتنمية الاقتصادية:

يتم قياسه من خلال متغيرين هما:

أ – متوسط العمر عند الميلاد (عدد السنوات) Life expectancy at birth, يوضح لنا الجدول (5)متوسط العمر عند الميلاد للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020(عدد السنوات)

الجدول(5) متوسط العمر عند الميلاد للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020(عدد السنوات)

السنة	الجزائر	مصر	المغرب
2000	70,64	68,602	68,684
2001	71,116	68,796	69,193
2002	71,605	68,961	69,769
2003	72,101	69,116	70,399
2004	72,594	69,271	71,067
2005	73,072	69,434	71,746
2006	73,521	69,608	72,403
2007	73,936	69,788	73,009
2008	74,311	69,971	73,546
2009	74,644	70,159	74,003
2010	74,938	70,349	74,382
2011	75,199	70,543	74,696
2012	75,436	70,736	74,97
2013	75,661	70,928	75,227
2014	75,878	71,117	75,477
2015	76,09	71,302	75,726
2016	76,298	71,482	75,974
2017	76,499	71,656	76,218
2018	76,693	71,825	76,453
2019	76,88	71,925	76,68
2020	77,067	71,825	77,00

–المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل(3)

متوسط العمر عند الميلاد للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020(عدد السنوات)

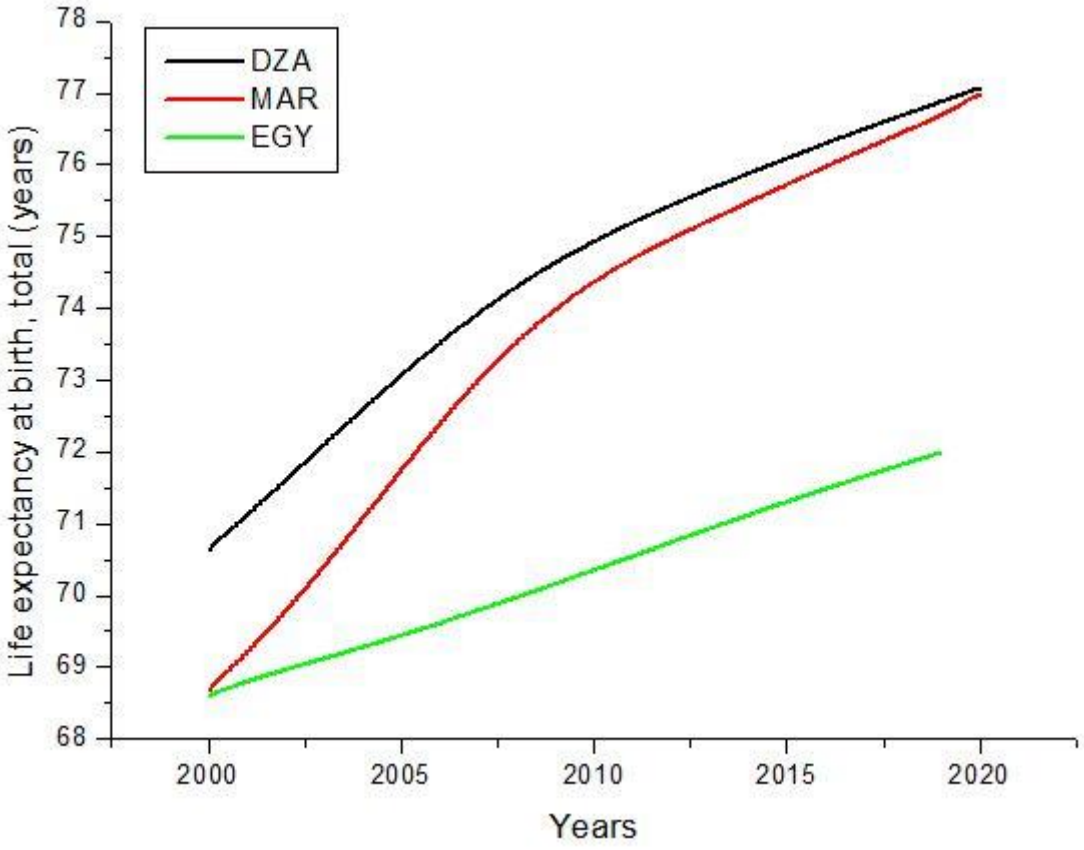

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول(3)

- من خلال الجدول نلاحظ ان متوسط العمر عند الميلاد للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020 تقريبا متشابه بين الدول الثلاث من حيث الشكل التصاعدي لمتوسط العمر وهو ما يوضحه الشكل (3)، لكن من حيث النسبة نجد الجزائر في المرتبة الاولى يليها المغرب ثم مصر.
- والاختلاف في الأرقام والنسب يرجع دائما الى الفروقات في سياسات الدول تجاه قطاع الصحة والخدمات الاجتماعية فيها، لكن يبدو من الشكل ان كل دولة تسعى الى تطوير وتحسين هذه القطاعات فيها بما يتماشى مع تطور ونمو السكان في هذه الدول..

ب – متوسط عدد سنوات الدراسة:years of mean schooling

يبين لنا الجدول (6) متوسط عدد سنوات الدراسة للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020

الجدول(6) متوسط عدد سنوات الدراسة للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020

السنة	الجزائر	مصر	المغرب
2000	5,9	4,8	3,4
2001	6,1	4,9	3,5
2002	6,3	5,1	3,6
2003	6,5	5,3	3,7
2004	6,7	5,4	3,8
2005	6,9	5,6	3,9
2006	7	5,8	4
2007	7,2	6	4
2008	6,7	6 ,2	4,1
2009	6,9	6,4	4,2
2010	7,1	6,5	4,2
2011	7,4	6,7	4,4
2012	7,6	6,8	4,6
2013	7,8	6,9	4,8
2014	7,9	7	4,4
2015	7,9	7,1	5,5
2016	8	7,2	5,4
2017	8	7,2	5,5
2018	8,7	7,8	4,8
2019	8,7	7,8	4,8
2020	9	7,9	4,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل(4)

متوسط عدد سنوات الدراسة للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020

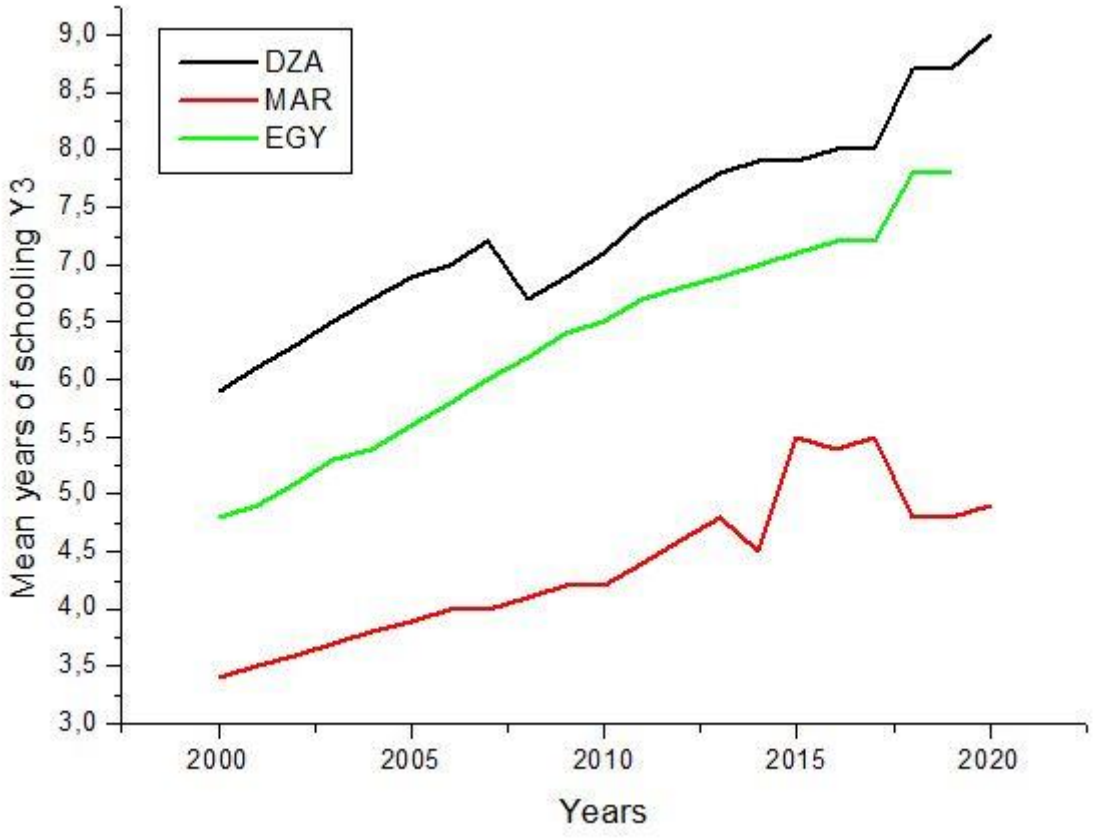

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول(4)

- من خلال الجدول نلاحظ ان متوسط عدد سنوات الدراسة للدول الجزائر–مصر–المغرب للسنوات 2000–2020 تقريبا متشابه بين الدول الثلاث من حيث الشكل التصاعدي لمتوسط العمر لكن بشكل متدبدب وهو ما يوضحه الشكل (4)، لكن من حيث النسبة نجد الجزائر في المرتبة الأولى تليها مصر ثم المغرب في المرتبة الأخيرة.
- الاختلاف في الأرقام والنسب برجع دائما الى الفروقات في سياسات الدول تجاه قطاع التربية والتعليم فيها، لكن يبدو من الشكل ان كل دولة تسعى الى تطوير وتحسين قطاع التربية والتعليم فيها.

المطلب الثاني: النموذج والأدوات الإحصائية المعتمدة في الدراسة القياسية

اولا: الأدوات الإحصائية المعتمدة في الدراسة

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع إحصائية ، فهناك الانحدار الخطي وغير الخطي، والانحدار البسيط والمتعدد، وتحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها أما عن صفتي التعدد أوالبسيط فهي ترجع إلى عدد المتغيرات المستقلة للنموذج ، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية، باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

ثانيا: منهجية الدراسة

تم في هذه الدراسة الاعتماد على منهج دراسة حالة باستخدام الانحدار الخطي البسيط وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، حيث يتم التحديد الدقيق لكل من المتغير التابع والمتغير المستقل ، أوالمفسر، واختيار الصيغة الرياضية المعبرة والممثلة للعلاقة بين المتغيرين ، فالاختيار الدقيق يجنب الباحث الوقوع في مشكلة معنوية المعلمات، ويتم ذلك بتوقيع شكل الانتشاري للعلاقة بين المتغيرين ثم تحديد الصيغة الرياضية الممثلة لهذا الشكل والتي تكون خطية، وقياس مدى تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع، ومن أجل القيام بذلك تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائيSPSS .

ثالثا: نموذج الدراسة(الانحدار الخطي البسيط [71] (Simple LinearRegression

يعتبر نموذج الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، فهو أداة إحصائية تستعمل لبيان العلاقة بين متغيرين كميين بحيث يمكن توقع قيمة المتغير التابع Dependent variable y والمتغير المستقل Independent variable x. و يستعمل الانحدار الخطي البسيط في المجالات الآتية:

1) تعد هذه الطريقة تقنية لنمذجة وتحليل البيانات العددية.
2) استغلال العلاقة بين متغيرين للتنبؤ بقيم أحد المتغيرات من خلال قيم المتغير الأخر.
3) التنبؤ وتقدير واختبار فرضية ونمذجة العلاقات السببية.

في هذا النموذج يوجد لدينا المتغير التابع y المعروف أيضاً باسم متغير الاستجابة والمتغير المستقل xالمعروف أيضاً باسم المتغير المتنبئ، ويمكن ذكر النموذج على النحو التالي:

$$y=a+bx+e$$

[71] https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz/mod/resource/view.php?id=5790&lang=ar

إذ أن:

y : المتغير التابع.

X : المتغير المستقل.

a : ثابت الانحدار وهو الجزء المقطوع من المحور العمودي y الذي يعكس قيمة المتغير التابع y في حالة عدم وجود قيمة للمتغير المستقل x، بمعنى أخر (x = 0).

b : معامل الإنحدار (الميل) وهو مقدار التغيير في y إذا تغيرت x وحدة واحدة، ويساوي منحدر الخط المستقيم (a + b x).

e : الخطأ العشوائي الذي يشير إلى الفرق بين القيمة الفعلية للمتغير التابع y والقيمة المقدرة التي يرمز لها $\tilde{y} = a + b\,x$، وهذا يعني أن الخطأ العشوائي يساوي $e = y - (a + b\,x)$، ويمكن توضيح هذا الخطأ في الشكل البياني أدناه:

وهناك نموذجين للإنحدار الخطي البسيط، نظري وفعلي، فالنموذج النظري (المفترض) هو نموذج يفترض أن العلاقة بين المتغيرين (x و y) تحكمها المعادلة الآتية: $y=a+bx+e$

أما النموذج الفعلي (المقدر) فهو نموذج عملي يقدره الباحث بجمع البيانات عن المتغيرين (x و y) ومن ثم حساب معاملات الانحدار (a و b) (الثابت والميل) ويعبر عن هذا النموذج بالمعادلة الآتية:

$$\hat{y}= a\hat{}+ b\hat{}x+e$$

رابعا: فرضيات النموذج

يستند نموذج الانحدار الخطي البسيط إلى مجموعة من الافتراضات وهي:

الفرضية الأولى: وجود علاقة خطية بين Y_t و X_t.

الفرضية الثانية : قيم المتغير X_t مشاهدة بدون أخطاء أوالمتغير المفسر غير عشوائي.

الفرضية الثالثة : الأمل الرياضي للأخطاء العشوائي معدوم وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء العشوائية ε_t لا تدخل في تفسير Y_t وتكتب : $E(\varepsilon_t)=0$

الفرضية الرابعة: تجانس تباين الخطأ العشوائية.

الفرضية الخامسة : استقلالية الأخطاء عن المتغير المستقل $Cov(X_i, \varepsilon_j) = 0 \quad \forall\, i \neq j$

الفرضية السادسة : عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrection بين الأخطاء.

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية، تحليل ومناقشة نتائجها

سنقوم خلال هذا المبحث بعرض كافة النتائج المتحصل عليها حسب برنامج SPSS ، ومناقشتها من خلال تحليلها وتفسيرها حسب كل المتغيرات التي تم قياس تأثيرها خلال هذه الدراسة وذلك لكل دول العينة، وذلك خلال الفترة الممتدة 2000-2020 .

المطلب الأول :عرض نتائج الدراسة

توضح لنا الجداول(7) و(8) و(9) على التوالي نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،و إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط عدد سنوات الدراسة لمجموعة من الدول العربية (الجزائر، المغرب، ومصر) وذلك خلال الفترة الممتدة 2000-2020 .

الجدول (7) نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول العربية (الجزائر، المغرب، ومصر)

متغيرات النموذج		الدول		
		الجزائر	المغرب	مصر
المتغيرالتابع Y	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP per capita	R^2=0.201 F=6.038	R^2=0.920 F=230.059	R^2=0.699 F=47.475
المتغير المستقل X	قيمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين (مليون دولار)	β =0.491** t =2.457	β =0.961 t =15.168	β =0.845 t =6.890

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية: $\rho < 0.05$ ، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\rho < 0.1$.

-تحليل نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أ- حالة الجزائر: يتضح من خلال الجدول(7) أن معامل التحديد المعدل R^2=0.201، والتي تدل قيمته على أن20.1 % من بعض التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين وهو تأثير ضعيف نسبيا، في حين تعد نسبة79.9 % تفسرها متغيرات أخرى عشوائية خارج النموذج. في حين تشير قيمة معامل الانحدار الى β=0.491 وهو تأثير موجب، وهذا يعني أن مقدار التغيير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر سوف يتغير بنسبة 49.1 % إذا تغيرت قيمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين بوحدة واحدة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية القائلة بأن التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر إيجابا على متوسط دخل الفرد في الجزائر.

ب-حالة المغرب: يتضح من خلال الجدول(7) أن معامل التحديد المعدل R^2= 0.920، والتي تدل قيمته على أن92 % من بعض التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين، وهو تأثير قوي، في حين تعد نسبة20 % تفسرها متغيرات أخرى عشوائية خارج النموذج. في حين تشير قيمة معامل الانحدار الى β=0.961 وهو تأثير موجب، وهذا يعني أن مقدار التغيير فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سوف يتغير بنسبة 96.1 % إذا تغيرت قيمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين بوحدة واحدة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية القائلة بأن التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر إيجابا على متوسط دخل الفرد في المغرب.

ت-حالة مصر: يتضح من خلال الجدول(7) أن معامل التحديد المعدل R^2= 0.699 ، والتي تدل قيمته على أن69.9 %من بعض التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين، وهو تأثير قوي نسبيا،في حين تعد نسبة30.1 % تفسرها متغيرات أخرى عشوائية خارج النموذج. في حين تشير قيمة معامل الانحدار الى β=0.845 وهو تأثير موجب، وهذا يعني أن مقدار التغيير في نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سوف يتغير بنسبة 84.5 % إذا تغيرت قيمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين بوحدة واحدة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية القائلة بأن التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر إيجابا على متوسط دخل الفرد في مصر.

استنادا الى هذه النتائج يمكننا القول ان هناك اثر معنوي بين نسبة التحويلات المالية للمهاجرين على متوسط دخل الفرد في لكل من الجزائر والمغرب ومصر، وبذلك نقبل صحة الفرضية الرابعة القائلة بان التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على متوسط دخل الفرد نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر والمغرب ومصر.

الجدول رقم (8) نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد لمجموعة من الدول العربية (الجزائر، المغرب، ومصر)

متغيرات النموذج		الدول		
		الجزائر	المغرب	مصر
المتغيرالتابع Y	اجمالي العمر المتوقع عند الميلاد (إجمالي بالسنوات)	R^2= −0.051 F= 0.022	R^2=0.809 85.488F=	R^2=0.947 F=357.315
المتغير المستقل X	قيمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين (مليون دولار)	β = −0.034 t = −0.149	β =0.905 t =9.246	β =0.974 t =18.903

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية: $\rho < 0.05$ ، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\rho < 0.1$.

– تحليل تائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد

أ- حالة الجزائر: يتضح من خلال الجدول(8) أن معامل التحديد المعدل ذو قيمة سالبة0.051- =R^2، وهذا دليل على ضعف تفسير النموذج المقترح لأثر المتغير المستقل وهو التحويلات المالية الداخلة على المتغير التابع وهو متوسط عدد سنوات الدراسة في الجزائر. وبذلك نرفض صحة الفرضية الخامسة القائلة بان التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر.

ب-حالة المغرب: يتضح من خلال الجدول(8) أن معامل التحديد المعدل تأثيره موجب0.809 =R^2، والتي تدل قيمته على أن80.9 % من بعض التغيرات الحاصلة على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين ،في حين تعد نسبة19.1 % تفسرها متغيرات أخرى عشوائية خارج النموذج. في حين تشير قيمة معامل الانحدار الى β=0.905 وهو تأثير موجب، وهذا يعني أن مقدار التغيير في إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد سوف يتغير بنسبة 90.5 % إذا تغيرت قيمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين بوحدة واحدة. وبذلك نقبل صحة الفرضية الخامسة القائلة بان التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد في المغرب.

ج -حالة مصر: يتضح من خلال الجدول(8) أن معامل التحديد المعدل تأثيره موجب0947 =R^2، والتي تدل قيمته على أن94.7 % من بعض التغيرات الحاصلة على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين ،في حين تعد نسبة 5.3 % تفسرها متغيرات أخرى عشوائية خارج النموذج. في حين تشير قيمة معامل الانحدار الى β=0.974 وهو تأثير سالب، وهذا يعني أن مقدار التغيير في إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد سوف يتغير بنسبة 97.4 % إذا تغيرت قيمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين بوحدة واحدة. وبذلك نقبل صحة الفرضية الخامسة القائلة بان التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد في مصر.

استنادا الى هذه النتائج يمكننا القول ان هناك اثر معنوي بين نسبة التحويلات المالية للمهاجرين على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد لكل مصر والمغرب، وبذلك نثبت صحة الفرضية الخامسة القائلة بأن

التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد في مصر والمغرب، في حين نرفضها بالنسبة للجزائر.

الجدول رقم (9) نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة لمجموعة من الدول العربية (الجزائر، المغرب، ومصر)

متغيرات النموذج		الدول		
		الجزائر	المغرب	مصر
المتغيرالتابع Y	اجمالي متوسط عدد سنوات الدراسة (إجمالي بالسنوات	R^2=−0.007 F=0.856	R^2=0.522 F=22.842	R^2=0.913 F=210.399
المتغير المستقل X	قيمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين (مليون دولار)	β =−0.208 t =−0.925	β =0.739 t =4.779	β =0.958 t =14.505

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية: $\rho < 0.05$ ، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\rho < 0.1$.

- **تحليل نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة**

أ- حالة الجزائر: يتضح من خلال الجدول(9) أن معامل التحديد المعدل تأثيره سالب R^2= −0.007، وهذا دليل على ضعف تفسير النموذج المقترح لأثر المتغير المستقل وهو التحويلات المالية الداخلة على المتغير التابع وهو متوسط عدد سنوات الدراسة في الجزائر. وبدلك نرفض صحة الفرضية السادسة القائلة بان التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على متوسط سنوات الدراسة في الجزائر.

ب- حالة المغرب: يتضح من خلال الجدول(9)أن معامل التحديد المعدل تأثيره موجب R^2=0.522، والتي تدل قيمته على أن52.2 % من بعض التغيرات الحاصلة على متوسط عدد سنوات الدراسة

سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين، في حين تعد نسبة47.8 %تفسرها متغيرات أخرى عشوائية خارج النموذج. في حين تشير قيمة معامل الانحدار الى β=0.739 وهو تأثير موجب، وهذا يعني أن مقدار التغيير في متوسط عدد سنوات الدراسة سوف يتغير بنسبة 73.9 % إذا تغيرت قيمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين بوحدة واحدة. وبذلك نقبل صحة الفرضية السادسة القائلة بان التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على متوسط سنوات الدراسة في المغرب.

ج- حالة مصر: يتضح من خلال الجدول(9) أن معامل التحديد المعدل تأثيره موجبR^2=0.913، والتيتدل قيمته91.3 % من بعض التغيرات الحاصلة على متوسط عدد سنوات الدراسة سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين وهو تأثير قوي جدا، في حين تعد نسبة8.7 %تفسرها متغيرات أخرى عشوائية خارج النموذج. في حين تشير قيمة معامل الانحدار الى β=0.958 وهو تأثير موجب، وهذا يعني أن مقدار التغيير في متوسط عدد سنوات الدراسة سوف يتغير بنسبة95.8 % إذا تغيرت قيمة التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين بوحدة واحدة. وبذلك نقبل صحة الفرضية السادسة القائلة بان التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على متوسط سنوات الدراسة في مصر.

استنادا الى هذه النتائج يمكننا القول ان هناك اثر معنوي بين نسبة التحويلات المالية للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة لكل مصر والمغرب، وبذلك نثبت صحة الفرضية السادسة القائلة بأن التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على متوسط سنوات الدراسة في مصر والمغرب، في حين نرفضها بالنسبة للجزائر.

المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة

سنقوم فيما يلي محاولة تفسير النتائج المتحصل عليها لكل متغير من المتغيرات الثلاثة.

1- تفسير نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

هناك أثر معنوي وموجب لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في الدول الثلاثة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على أهمية هذا المتغير في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يُفسر تحسن الأوضاع في الدول الثلاث،لاسيما في مجالات الاستهلاك، والصحة، والتعليم، مما أدى إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه الدول. والمؤشر الأكثر تفسيرا لهذه

النتائج هي الأرقام المسجلة في الجدول(4) حيث نلاحظ الارتفاع المتزايد سنويا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

لكن من حيث حجم التأثير كان قويا في المغرب، حيث تدل النتائج على أن حوالي92% من التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين، أي أن المغرب يعتمد اقتصاده بشكل كبير على التحويلات القادمة من العمالة المغربية بالخارج، بينما بلغت نسبة تأثير التحويلات في مصر حوالي 69.9%، من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.أي أن مصر يعتمد اقتصادها كذلك بشكل كبير على التحويلات القادمة من العمالة المصرية بالخارج.

عكس الجزائر الذي كان حجم التأثير نسبيا قليل مقارنة بالمغرب ومصر، حيث بلغت نسبة تأثير التحويلات حوالي 20.1%. وهذا ما يفسر أن الجزائر لا تعتمد على تحويلات المهاجرين في الخارج، ويرجع هذا الى اسباب طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعد اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى.

2- تفسير نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد

تشير النتائج التي تم التوصل إليها حول أثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد الى اختلاف واضح بين البلدان الثلاث، ففي حالة الجزائر نرى ضعف تفسير النموذج المقترح لأثر التحويلات المالية الداخلة على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد وهذا راجع الى عدة عوامل منها التطور الحاصل في مجال الصحة في الجزائر، من خلال توفير الصحة للجميع ومجانية العلاج في القطاع العمومي، والدعم الكلي لهذا القطاع ، وارتفاع متوسط معدل العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر بشكل متصاعد، حيث بلغ حوالي 77سنة عام 2020، انظر الجدول(5) الأمرالذي جعل السكان لا يتأثرون بهذه التحويلات التي اقتصرت فقط على ذويهم.

لكن الوضع يختلف في مصر والمغرب حيث كان تأثير التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد كبير جدا، ودو تأثير معنوي، وأن80.9% من التغيرات الحاصلة على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في المغرب، وأن94.7% من بعض التغيرات الحاصلة على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد سببها التغير

الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في مصر ،وهذا ما يدل على أهمية هذه التحويلات في الاقتصاد المصري، والمغربي، واستفادة شريحة كبيرة من مواطني الدولتان خصوصا في مجال الخدمات الصحة، والشؤون الاجتماعية التي انعكست إيجابا على متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في كل من مصر والمغرب، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد 71سنة، و77سنة عام 2020 على التوالي انظر الجدول(5) .

3- تفسير نتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة

تشير النتائج التي تم التوصل إليها بشأن أثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة إلى اختلاف واضح بين البلدان الثلاث، ففي حالة الجزائر نرى ضعف تفسير النموذج المقترح لأثر التحويلات المالية الداخلة على متوسط عدد سنوات الدراسة فيها، ويرجع هذا الى عدة عوامل أساسية منها مجانية وإلزامية التعليم في الجزائر ، إلى جانب المساعدات التي تقدمها الدولة الى مختلف القطاعات التعليمية في الجزائر ، وعلى رأسها وزارة التربية، حيث تعد ثالث قطاع من حيث الميزانية الممنوحة له سنويا من قبل الحكومة، ولذلك لا يعتمد كثيرا على مصادر ، ومتغيرات اقتصادية أخرى، ومنها تحويلات المهاجرين من الخارج.

لكن الوضع يختلف عنه في مصر والمغرب حيث كان تأثير التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة فيهما دو تأثير معنوي، وخاصة في مصر ، حيث كانت نسبة التأثير عالية جدا إذ أن حوالي 91.3% من بعض التغيرات الحاصلة على متوسط عدد سنوات الدراسة سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين، وبنسبة اقل في المغرب حيث بلغت نسبة التأثير حوالي 52.2 % من بعض التغيرات الحاصلة على متوسط عدد سنوات الدراسة فيها. وهذا ما يقودنا الى تفسيرين، الأول:يدل على أن هذه التحويلات عالجت مشكلة كبيرة في دعم قطاع التعليم في مصر والمغرب، من خلال رفع معدل سنوات الدراسة فيهما، والتقليل من ظاهرة التسرب المدرسي، انظر الشكل (4). والثاني: يفسر صعوبة أوضاع السكان في مصر والمغرب فيما يتعلق بمتوسط عدد سنوات الدراسة بالنسبة إلى فئة

كبيرة من طلاب المدارس الذين لا يستفيدون من هذه التحويلات من الخارج، مما يضطر معظمهم الى ترك الدراسة مبكرا، والتوجه الى مجال الشغل.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول العربية

خلاصة الفصل الثاني:

قمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية لمعرفة آثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الدول العربية(الجزائر،المغرب ومصر) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث استعنا بثلاث متغيرات وهي كالتالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي العمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط عدد سنوات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي موجب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان محل الدراسة. أما فيما يخص إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط عدد سنوات الدراسة فتحصلنا على تأثير معنوي موجب بالنسبة لمصر والمغرب، وعدم معنوية التأثير بالنسبة للجزائر. ويرجع هذا لاختلاف الى حجم التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين حسب كل دولة اضافة الى عوامل اخرى مثل طبيعة نظام الدراسة، ونسبة الولادات وطبيعة النمو الاقتصادي المتباين بين هذه الدول الثلاث، لان الجزائر تعد بلد نفطي، عكس المغرب ومصر التي تعتمدان على العمالة خارج الوطن لتعزيز اقتصادهما.

الخاتمة العامة

الخاتمة

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة اثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية الثلاثة(مصر، المغرب، الجزائر) وتحديدا للنموذج الأمثل الذي يمكننا من معرفة دور كل متغير، ومدى مساهمته في تحقيق النمو، فقد تناولنا في هذه الدراسة أساسيات التحويلات المالية للمهاجرين، حيث تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية له ومصادره بالإضافة إلى أنواع ومحددات التحويلات المالية. كما تناولنا موضوع التنمية والنمو الاقتصادي حيث تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية للنمو مع الإشارة إلى التنمية الاقتصادية وأوجه الاختلاف بينهما، إضافة إلى تناول أهم أنواعها ومصادر وطرق قياسها، وقد تم التركيز على أهم النظريات والمناهج المفسرة ومساهمته في تطوير مفهوم التنمية الاقتصادية عبر مرور الزمن وكذا تأثيرها على النمو والتنمية.

وأخيرا قمنا بدراسة وتحليل اثر التحولات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر، مصر والمغرب خلال الفترة 2000-2020 من خلال قياس تأثير كل من مؤشرات إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ونسبة الدخل الفردي على النمو الاقتصادي حيث قمنا بتقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وكذا قمنا بعرض نتائج الدراسة و مناقشتها.

2-اختبار فرضيات الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وذلك حسب الفرضيات التي بنيت عليها هذه الدراسة، يمكن تقديمها فيما يلي:

1- أكدت نتائج الدراسة اثر التحويلات المالية في التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية من خلال توفير النقد الأجنبي، و تلبية مختلف الاحتياجات المعيشية للأفراد و تحسين ظروفهم، وكذا تدعيم النمو الاقتصادي من خلال وجود مصادر خارجية للدخل، بالإضافة لمصادرهم الذاتية التي

قد لا تكفي في اغلب الأحيان لضمان الحياة الكريمة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى والثانية التي تؤكد أهمية التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين وأثرها الايجابي في التنمية الاقتصادية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين.

2- بانسبة لنتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هناك أثر معنوي وموجب لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في الدول الثلاثة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على أهمية هذا المتغير في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يُفسر تحسن الأوضاع في الدول الثلاث،لاسيما في مجالات الاستهلاك، والصحة، والتعليم، مما أدى إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه الدول. والمؤشر الأكثر تفسيرا لهذه النتائج هي الأرقام المسجلة في الجدول(4) حيث نلاحظ الارتفاع المتزايد سنويا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

لكن من حيث حجم التأثير كان قويا في المغرب، حيث تدل النتائج على أن حوالي92% من التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين، أي أن المغرب يعتمد اقتصاده بشكل كبير على التحويلات القادمة من العمالة المغربية بالخارج، بينما بلغت نسبة تأثير التحويلات في مصر حوالي 69.9%، من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.أي أن مصر يعتمد اقتصادها كذلك بشكل كبير على التحويلات القادمة من العمالة المصرية بالخارج.

عكس الجزائر الذي كان حجم التأثير نسبيا قليل مقارنة بالمغرب ومصر، حيث بلغت نسبة تأثير التحويلات حوالي 20.1%. وهذا ما يفسر أن الجزائر لا تعتمد على تحويلات المهاجرين في الخارج، ويرجع هذا الى أسباب طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعد اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى.

واستنادا الى هذه النتائج يمكننا القول ان هناك اثر معنوي بين نسبة التحويلات المالية للمهاجرين على متوسط دخل الفرد نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر والمغرب ومصر، وبذلك نقبل صحة الفرضية الرابعة القائلة بان التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على متوسط دخل الفرد نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر والمغرب ومصر. وهذا بالاعتماد على الفرضيات الفرعية المعدلة.

3- بالنسبة لنتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد، كانت النتائج مختلفة بين الدول محل الدراسة، ففي حالة الجزائر نرى ضعف تفسير النموذج المقترح لأثر التحويلات المالية الداخلة على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد وهذا راجع الى عدة عوامل منها التطور الحاصل في مجال الصحة في الجزائر، من خلال توفير الصحة للجميع ومجانية العلاج في القطاع العمومي، والدعم الكلي لهذا القطاع ، وارتفاع متوسط معدل العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائر بشكل متصاعد، حيث بلغ حوالي 77سنة عام 2020، الأمر الذي جعل السكان لا يتأثرون بهذه التحويلات التي اقتصرت فقط على دويهم.

لكن الوضع يختلف في مصر والمغرب حيث كان تأثير التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد كبير جدا، ودو تأثير معنوي، وأن80.9% من التغيرات الحاصلة على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في المغرب، وأن94.7% من بعض التغيرات الحاصلة على إجمالي العمر المتوقع عند

الميلاد سببها التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين في مصر ،وهذا ما يدل على أهمية هذه التحويلات في الاقتصاد المصري، والمغربي، واستفادة شريحة كبيرة من مواطني الدولتان خصوصا في مجال الخدمات الصحة، والشؤون الاجتماعية التي انعكست إيجابا على متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في كل من مصر والمغرب، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد 71سنة، و77سنة عام 2020 على التوالي .

واستنادا الى هذه النتائج يمكننا القول ان هناك اثر معنوي بين نسبة التحويلات المالية للمهاجرين على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد لكل مصر والمغرب، وبذلك نثبت صحة الفرية الخامسة القائلة بأن التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد في مصر والمغرب، في حين نرفضها بالنسبة للجزائر. وهذا بالاعتماد على الفرضيات الفرعية المعدلة.

4-بالنسبة لنتائج الانحدار الخطي لأثر التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة، كانت النتائج التي تم التوصل تشير إلى اختلاف واضح بين البلدان الثلاث، ففي حالة الجزائر نرى ضعف تفسير النموذج المقترح لأثر التحويلات المالية الداخلة على متوسط عدد سنوات الدراسة فيها، ويرجع هذا الى عدة عوامل أساسية منها مجانية وإلزامية التعليم في الجزائر، إلى جانب المساعدات التي تقدمها الدولة الى مختلف القطاعات التعليمية في الجزائر، وعلى رأسها وزارة التربية، حيث تعد ثالث قطاع من حيث الميزانية الممنوحة له سنويا من قبل الحكومة، ولذلك لا يعتمد كثيرا على مصادر، ومتغيرات اقتصادية أخرى، ومنها تحويلات المهاجرين من الخارج.

لكن الوضع يختلف عنه في مصر والمغرب حيث كان تأثير التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة فيهما دو تأثير معنوي، وخاصة في مصر، حيث كانت نسبة التأثير عالية جدا إذ أن حوالي 91.3% من بعض التغيرات الحاصلة على متوسط عدد سنوات الدراسة سببها

التغير الحاصل في مؤشرات التحويلات المالية الداخلة للمهاجرين، وبنسبة اقل في المغرب حيث بلغت نسبة التأثير حوالي 52.2 % من بعض التغيرات الحاصلة على متوسط عدد سنوات الدراسة فيها. وهذا ما يقودنا الى تفسيرين، الأول:يدل على أن هذه التحويلات عالجت مشكلة كبيرة في دعم قطاع التعليم في مصر والمغرب، من خلال رفع معدل سنوات الدراسة فيهما، والتقليل من ظاهرة التسرب المدرسي، والثاني: يفسر صعوبة أوضاع السكان في مصر والمغرب فيما يتعلق بمتوسط عدد سنوات الدراسة بالنسبة إلى فئة كبيرة من طلاب المدارس الذين لا يستفيدون من هذه التحويلات من الخارج، مما يضطر معظمهم الى ترك الدراسة مبكرا، والتوجه الى مجال الشغل.

واستنادا الى هذه النتائج يمكننا القول ان هناك اثر معنوي بين نسبة التحويلات المالية للمهاجرين على متوسط عدد سنوات الدراسة لكل مصر والمغرب، وبذلك نثبت صحة الفرضية السادسة القائلة بأن التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر على متوسط سنوات الدراسة في مصر والمغرب، في حين نرفضها بالنسبة للجزائر. وهذا بالاعتماد على الفرضيات الفرعية المعدلة.

3- توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها تصب في مصلحة الاستغلال الأمثل لتحويلات المغتربين الجزائريين، وتعظيم عوائدها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- يجب الاستفادة من تجارب الدول النامية، وخاصة الدول العربية حول موضوع تحويلات المغتربين، حتى يكون تأثيرها اكبر على مستوى التنمية الاقتصادية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

- يجب إعادة توجيه تحويلات المغتربين التي تتم عبر القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية، لان معظم تحويلاتهم تتم خارج القنوات الرسمية، وهذا لا يتم إلا عن طريق تحسين البيئة الاستثمارية، وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية .
- يجب إقناع المغتربين بتحويل جزء من دخلهم إلى الجزائر بالعملة الصعبة، وإقناع الأسر المستقبلة للتحويلات بأساليب توظيف الموارد المالية المتاحة لها، مثل إنشاء مؤسسات خاصة للتمويل الجزئي في مختلف النشاطات الاقتصادية، وخاصة الناشئة منها والصغيرة، والتي يمكنها استقطاب التحويلات واستثمارها بشكل منتظم للأسر المستلمة للتحويلات.
- يجب ربط تحويلات المغتربين الجزائريين ببعض مؤشرات التنمية الاقتصادية حتى يصبح تأثيرها اكبر على مستوى الاقتصاد الجزائري ككل.

4- افاق الدراسة

يفتح هذا الموضوع أفاقا جديدة لمواصلة البحث، والتعمق في جميع جوانبه، من خلال الدراسات المستقبلية التي تهتم بمواضيع ذات صلة مثل:

- مواصلة دراسة الموضوع من جوانب أخرى ذات تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- تعميم الدراسة على كل الدول العربية، او دول نامية مستقبلة لتحويلات العاملين بالخارج.
- إدراج عدد أكبر من المتغيرات المستقلة المفسرة، والمؤثرة، والتي لها علاقة بتحويلات العاملين بالخارج، والتنمية الاقتصادية، والتي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة في الدول المستقبلة للتحويلات المالية.

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

1) احمد محمد إبراهيم احمد الشال، توجيهات الشباب الريفي نحو الهجرة و المشكلات الناتجة عنها(دراسة وصفية بإحدى قرى محافظة الدقهلية)، الملخص العربي،

2) بلعزوز بن علي و مداني احمد، التصنيف الائتماني، بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها،دراسة وضعية شرعية، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الكويت، 15-16ديسمبر 2010،

3) بلميمون عبد النور، تحديات الهجرة جنوب-شمال(اثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان،2014-2015، ص130.

4) بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية، جامعة الشلف،

5) بوطالبي هشام، بن سعيد محمد، التحويلات المالية للمهاجرين و التنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد13،، العدد14، جوان2017، ردمد6191-1112،

6) بوطالبي هشام، بن سعيد محمد، العلاقة السببية ين التحويلات المالية للمهاجرين و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة حيلالي ليابس، سيدي بلعباس(الجزائر)، تاريخ النشر 2021/11/06.

7) التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية و التنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة،2014،

8) جعفر طالب احمد الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي(دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)،أبعاد التنمية الاقتصادية، 2020

9) د بزارية امحمد، ا. ايت سي معمر نوال، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين " نحو استراتيجة وطنية لتعظيمها"، جامعة خميس مليانة، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد07–افريل 2017،

10) صدام يوسف جميل دغش، اثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990–2015، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال عمادة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة آل بيت، الفصل الأول 2019/2018،

11) صندوق النقد الدولي، المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين، مرشد لمعدي الاحصاءات و مستخدميها، 2009،

[12] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة،2009،

13) طالم علي، فيلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر–دراسة تحليلية تقييمية– مجلة الاقتصاد و التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس/ المدية، العدد 6 جوان 2016،

14) عبد الستار ابراهيم الهيتي، الاستهلاك و ضوابطه في الاقتصاد الاسلامي،الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2005،

15) عبد القادر رزيقالمخادمي، الهجرة السرية و اللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2012، الجزائر،

16) عطية عبد الواحد و آخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993،

17) علي صالح جوهر و حسام إبراهيم مراد، هجرة العقول بين الاستنزاف والكسب، المكتبة العصرية للنشر، الطبعة الأولى،مصر،2017

18) علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المسير للنشر، التوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن2011،

19) عوامر مريم نور الهدى، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، اهمية التحويلات المالية للمهاجرين في دعم مؤشرات الاقتصاد الكلي في منطقة شمال افريقيا، دراسة تحليلية للفترة 2010_2020 ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،

20) اللجنة الاقتصادية الافريقية، الهجرة الدولية و التنمية في شمال افريقيا، مكتب شمال افريقيا، 2007،

21) لطيف وليد، الآثار لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل و الاستقبال(حالة دول المغرب العربي)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة بسكرة،2010-2011،

22) محمد الخشاني، العلاقة بين الهجرة و التنمية في شمال افريقيا، ملتقى حول الهجرة و التنمية في شمال افريقيا، الرباط، 2007،

23) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، "المفاهيم الخصائص- المشكلات" ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008،

24) محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية،مصر، مكتبة الإشعاع الفنية،1999،

25) محمد مطر، ادارة الاستثمارات– الاطار النظري و التطبيقات العملية–، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006،

26) مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، العراق، 2011،

27) نادية سوداني، تحويلات المهاجرين العرب و دورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بعض البلدان العربية خلال الفترة 2000–2010، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2011–2012،

28) نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة2000،

29) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البقاء التطبيقية، 2005، الطبعة الأولى

30) وداد صالحي، التحويلات المالية للمهاجرين، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب و تونس، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري–قسنطينة،2010–2011،

31) وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، فيصل جواد ابراهيم جواد، مشاكل الاقتصاد القياسيالتنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية–، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006،

32) وليد لطيف، الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الاصل و الاستقبال، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،

ثانيا: المراجع بالفرنسية

قائمة المراجع

1) Adams Richard and others, Migration remittances and development research perspective ,sociele science research council (SSRC), web Anthology 2nd Edition,

2) Adams, RH, Jr (2008) The demographic, economic and financial determinants, of international remittances in developing countries. policy research Working Paper 4583. The Word Bank, Washington,DC

3) Berriane M, Aderghal M,2009, Etat de la recherche sur les migrations internationales à partir, vers et à travers le Maroc, Université Mohamed V ; International Migration Institute, University of Oxford, Rabat, oxford .

4) Djelti Samir, Migration international et développement en Algérie, thèse de doctorat en science conomiques, université aboubekrbelkaid, Tlemcen Algérie, année université : 2014-2015,

5) Hammouda et Musette, Impact économique et socio-culturel de l'émigration sur le développement de l'Algérie, séménaire international sur l'impact de l'immigration sur la société marocaine 15-16 septembre 2006

6) Khachani, mohamed(2004), « Morrocan Migration to Europe : What Impact on the Economies of countries of origin », inInternational organization for Migration and Leage of Arab states(eds), Arab Migration in a Globalized World, Geneva: IOM

7) Mc Cormick, B, Wahba, J, 2001. Overseas Work experience, saving and entrepreneurship amongst return migrants to LDCs. Scottish,

8) Migration and Development Brief 26, Migration and Remittances Recent Developments and Outlook, The World Bank, April 2017.

9) RafikBouklia-Hassane, migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l'algérie, Op Cite.

10) Statistics How To, Durbin-Watson-Test-Coefficient, Viewed on 08/08/2017,http://www.statisticshowto.com/durbin-watson-test-coefficient

11) Yilmaz Bayar(2015), Impact of Remittances on the Economic Growth in the Transitional Economies of the European Union, Economic Insights_ Trends and Challenges, vol IV, no 3/2015,

ثالثا: المواقع الالكترونية :

1) http://mawdoo3.com/.

2) -http://www.mawdoo3.com

3) https://blogs.worldbank.org/opendata/what-does-life-expectancy-birth-really-mean

4) https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz/mod/resource/view.php?id=5790&lang=ar

5) https://www.e3arabi.com

قائمة المراجع